# «دعم دولى» لمعركة الإصلاح الاقتصادى مع «الدولار»

## «المركزى» يقود انطلاقة جديدة من البنوك لخدمة المجتمع

## تمديد الودائع الخليجية «وثيقة تأمين» للاقتصاد المصرى

## «سعر الصرف» يحرر «مؤشر البورصة»

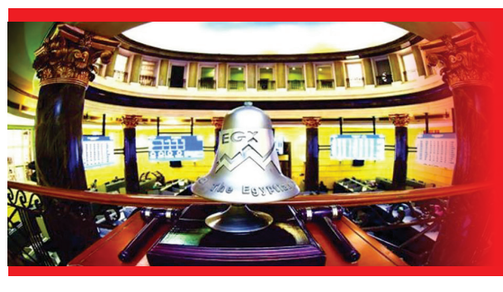


# البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٦٩
الأحد
١١ ديسمبر ٢٠٢٢
١٧ جمادي الاولي ١٤٤٤
الثمن ٣ جنيهات



itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات


## «الفاتورة الإلكترونية» تتحدى «الثورة المهنية»

## أراضى «مَسكن» بعيدة عن خريطة السماسرة

## بدء تداول «شهادات الكربون» منتصف 2023

دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة
من البنك الأهلي المصري
دعم ملوش اخر

احذر
لا تشارك بياناتك أو ارقامك السرية مع أحد

19623
تطبق الشروط والاحكام

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢-٠٠٠-٢٠٠

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - ريم ثروت
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز- أحمد فايق

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

### مع اقتراب صرف الشريحة الأولى من «صندوق النقد»..

# «دعم دولى» لمعركة الإصلاح الاقتصادى مع «الدولار»

**كتب رأفت كمال:**

أدرج صندوق النقد الدولى النظر فى الموافقة على منح مصر قرضاً بقيمة ٣ مليارات دولار فى اجتماعه يوم ١٦ ديسمبر الجارى بعد الاتفاق الذى تم فى أكتوبر الماضى على مستوى الخبراء، حيث ستتبع هذه الموافقة حصول مصر على ٥ مليارات دولار من خلال عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية التمويلية والتنموية الأخرى، كما يمنحها قدرة الحصول على تمويل إضافى بمليار دولار من خلال صندوق المرونة والاستدامة الذى تم إنشاؤه حديثاً بصندوق النقد، وتؤكد موافقة صندوق النقد الدولى على طلب مصر الحصول على تسهيل ممتد أن برنامج الإصلاح الاقتصادى والمالى بكل مكوناته يحظى بدعم قوى من كل المؤسسات الدولية على نحو يسهم فى توفير التمويل الميسر المناسب والمطلوب لمصر للتعامل مع احتياجاتها المالية.

وحول أهمية قرض صندوق النقد الدولى والفوائد التى ستعود على مصر من الحصول على ٩ مليارات دولار خلال الفترة المقبلة، يقول الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادى إن إدراج مجلس إدارة صندوق النقد الدولى مناقشة الطلب المقدم من مصر للحصول على تسهيل ممتد خلال الشهر الجارى كان متوقعاً بعد الاتفاق المبدئى مع وفد من الخبراء على البرنامج المصرى للإصلاح الاقتصادى والمالى ولم يظهر أى خلاف خلال الأيام الماضية بشأن متطلبات الصندوق لإقراض مصر، متوقعاً أن تتلقى مصر الشريحة الأولى من قرض صندوق النقد الدولى خلال الشهر الجارى ولذا أجل البنك المركزى المصرى إلغاء نظام الاعتمادات المستندية بعد ديسمبر عقب الحصول على تمويل الصندوق الذى مازال يؤثر سلباً على توفير احتياجات المصانع، مشيراً إلى أن موافقة صندوق النقد الدولى على تمويل مصر سيهدئ من أزمة سعر الجنيه أمام الدولار التى نعيشها هذه الأيام ولن يحلها بشكل نهائى فى ظل الاحتياجات المحلية للنقد الأجنبى يفوق ما سيقدمه الصندوق.

وأكد الدكتور هانى أبو الفتوح الخبير الاقتصادى أن مصر ستحصل على الشريحة الأول خلال الشهر الجاري، لافتاً إلى أن قرض صندوق النقد الدولى سيساهم فى مواجهة أزمة ارتفاع الدولار مقابل الجنيه، حيث أنه مازالت هناك فجوة فى سعر الدولار أمام الجنيه بالسوق الموازية والسعر الرسمى بفارق يصل إلى ٦ جنيهات، مما قد يتطلب تحرير كامل لسعر الجنيه الذى مازال يشهد تحكم إدارى بدليل ثبات سعر الدولار عند ٢٤,٧٠ جنيه وكذلك مازال هناك نقص فى المتاح بالسوق مما يتطلب استمرار الدولة فى خطتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة الإيرادات السياحية.

ويقول الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادى إن البرنامج المنتظر المدعوم من صندوق النقد الدولى سيغطى الفجوة التمويلية لمصر فى ظل أزمة نقص العملات الأجنبية مؤخراً مع تداعيات حرب أوكرانيا ورفع الفائدة عالمياً، مؤكداً أن حصول مصر على حزمة تمويلية تدعم حل أزمة نقص الحصيلة الدولارية ومواجهة الطلب على الدولار مما يشجع المستثمرين الأجانب على دخول السوق المصرى وعمل مشروعات استثمارية وزيادة الاستثمار الأجنبى المباشر، مشيراً إلى أن البرنامج الإصلاحى لمصر والذى تم تقديمه لإدارة صندوق النقد الدولى ولاقى قبولاً واستحساناً

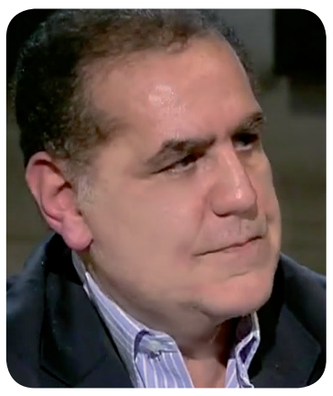

هانى أبو الفتوح

لدى إدارة الصندوق يتضمن ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول يتمثل فى الإصلاحات والتدابير الخاصة، حيث تستهدف مصر استمرار جهود الانضباط المالى من خلال الحفاظ على تحقيق فائض أولى سنوى بالموازنة العامة، حيث تحقق مصر فائضاً أولياً فى حدود ١,٥٪ سنوياً والعمل على عودة مسار المديونية الحكومية للناتج المحلى فى التراجع وصولاً إلى مستويات تقل عن ٨٠٪ من الناتج المحلى فى المدى المتوسط وهى حالياً فى حدود ٨٩٪، إضافة إلى العمل على استمرار إطالة عمر الدين الحكومى ليتراوح أعماراً طويلة الأجل حتى لا يكون هناك أعباء متزايدة على الموازنة العامة من ناحية سداد أقساط الديون وخدمة وفوائد الديون بجانب تنويع مصادر التمويل، مشدداً على أن الإصلاحات والتدابير الخاصة بالسياسات المالية ستدعم الحكومة على التوسع فى تمويل

مصطفى بدره

برامج الحماية الاجتماعية .

وأوضح «بدرة» أن المحور الثانى فى البرنامج الإصلاحى يتضمن السياسات النقدية حيث تستهدف مصر استمرار جهود السيطرة على معدلات التضخم وضمان استقرار الأسعار بالسوق المصرى بصورة سريعة، كما تعهد البنك المركزى على تحسين كفاءة أدوات السياسة النقدية المتبعة واستمرار الحفاظ على صلابة القطاع المصرفى وكذلك مواصلة جهود رفع كفاءة عمل سوق سعر الصرف بما يسهم فى تعزيز الاستدامة والصلابة للاقتصاد المصرى والقضاء على السوق السوداء للعملات الأجنبية، لافتاً إلى أن مصر تستهدف العمل على اتخاذ مجموعة متكاملة من التدابير التى تسهم فى زيادة تنافسية الاقتصاد المصرى وتحسين بيئة الأعمال ودفع معدلات الإنتاجية ومعدلات التصدير السلعية والخدمية لتصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنوياً، وكذلك الدفع بالأنشطة الخضراء وزيادة دور ومساهمة القطاع الخاص والاستثمارات المنفذة بما يسهم فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة للاقتصاد المصرى يصاحبها خلق فرص عمل كافية ومنتجة لكافة الراغبين فى العمل بالسوق المصرى وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

ويؤكد الدكتور على الإدريسى الخبير الاقتصادى أن إتمام الحكومة صفقة التمويل من صندوق النقد الدولى بقيمة ٣ مليارات دولار بخلاف ٦ مليارات أخرى من صندوق الاستدامة وشركاء التنمية من شأنه توفير سيولة للجهاز المصرفى من النقد الأجنبى وسيؤثر بلا شك إيجابياً على الاقتصاد القومي، مشدداً على ضرورة أن يتم الاهتمام بالصناعة والإنتاج خلال الفترات القادمة باعتبارها السبيل الوحيد للخروج من أى أزمات اقتصادية موضحاً أن قرارات الرئيس عبد الفتاح السيسى بمنح الرخصة الذهبية للمصنعين تستهدف دعم تلك التوجهات وتحقيق حلم الوصول لـ ١٠٠ مليار دولار صادرات سنوياً باعتباره توجهاً رئاسياً.

وأشار الإدريسى إلى أن صندوق النقد الدولى وافق على طلب مصر بخصوص قيمة القرض الجديد نظراً لما حققته مصر مؤخراً من نجاحات على المستوى الاقتصادى والتصنيف الائتمانى مشدداً على أن قرض الصندوق لن يؤثر على زيادة الأسعار حيث أنه لم يضع شروط مسبقة ويحاول تعويض الاختلالات الاقتصادية فى إمكانيات الدول نتيجة تداعيات أزمة كورونا والحرب بين روسيا وأوكرانيا.

### تساهم فى زيادة الضرائب وتمنع التهرب وتضبط الأسواق..

# «الفاتورة الإلكترونية» تتحدى «الثورة المهنية»

**كتب رأفت كمال:**

أثار اخضاع بعض المهن الحرة لمنظومة الفاتورة والإيصال الإلكترونيين التى بدأت مصلحة الضرائب تطبيقها مطلع الشهر الجارى حالة من الجدل، حيث أعلنت نقابة المحامين رفضها التام للتسجيل فى الفاتورة الإلكترونية، كذلك رفضت نقابات الأطباء وأطباء الأسنان والممثلين والبيطريين والصيادلة القرار، وطالبت وزارة المالية بإلغاء أو تأخير الموعد النهائى للتسجيل فى المنظومة والذى حددته الوزارة فى ١٥ ديسمبر الجارى ووضعت غرامة ما بين ٢٠ ألفاً و١٠٠ ألف جنيه لمن لا يلتزم بالموعد النهائى مع إدراجه فى «القائمة السوداء» وبذلك لن يكون قادراً على المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى.

ونجحت الفاتورة الإلكترونية فى رفع الإيرادات الضريبية خلال أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر الماضيين بنحو ٢٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام المالى الماضي، كما أن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية كشف عن ١٧ ألف حالة تهرب ضريبى من خلال تحليل بيانات المنظومة وتم التصالح فى ٤٦٠٠ حالة منهم مع المصلحة وسددت ما يقرب من ٥,٥ مليار جنيه، وتستهدف وزارة المالية حصيلة تقدر بنحو ٦,١ مليار جنيه خلال العام المالى الحالى من خلال الفاتورة الإلكترونية التى ستطبق على المهن الحرة غير التجارية والتى تضم المحاماة والطب والهندسة والصحافة وتأليف المصنفات العلمية والأدبية والمحاسبة والمراجعة والخبرة كالخبير المُثمن والترجمة والقراءة والتلاوات الدينية والرسَم والنحت الخط والغناء والعزف والتلحين والرقص والتمثيل والإخراج والتصوير السينمائى وتأليف المصنفات الفنية والمهن السينمائية والتلفزيونية والإذاعية والمسرحية وعرض الأزياء والتخليص الجمركي.

وتقدمت عضوة مجلس النواب إيناس عبد الحليم بأول بيان عاجل خاص بتطبيق الفاتورة الإلكترونية على الأطباء مؤكدة مخالفته الدستور بدعوى أن مهنة الطب ليست مهنة تجارية واصفة قرار فرض هذه الضريبة على أعمال الأطباء وما تلاه من إلزام بنظام الفاتورة الإلكترونية على الأطباء بأنه قرار معيب يستلزم الرجوع عنه وعدم تطبيقه لمخالفته أحكام الدستور، مؤكدة أن الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكترونى يؤثران بالسلب على المهنة وهذا بدوره يحول الطبيب فى عمله من رسالة إلى سلعة لافتة إلى أن فرض القرار سيؤثر على حق للمواطنين حيث إنها حقوق مكفولة للجميع دستورياً.

ويقول رضا عبدالقادر مساعد وزير المالية لشئون مصلحة الضرائب المصرية أن وزارة المالية ومصلحة الضرائب حريصتان على تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية بشكل تدريجى على مراحل لضمان سلامة وسهولة التطبيق، مشيراً إلى أنه بعد اكتمال إلزام ممولى الضرائب بالانضمام لمنظومة الفاتورة الإلكترونية فإنه اعتباراً من أول أبريل ٢٠٢٣ لن يتم الاعتداد إلا بالفواتير الإلكترونية فى خصم أو رد الضريبة على القيمة المضافة وكذلك فى إثبات التكاليف أو المصروفات عند تقديم الإقرارات الضريبية مشيراً إلى أن مصلحة الضرائب على تواصل مستمر مع كافة مؤسسات المجتمع الضريبى والمدنى وتحاول إيجاد حلول لأى مشكلة ضريبية تواجه تطبيق قوانين الضرائب بأى قطاع من قطاعات الدولة بشفافية تامة.

ويقول الدكتور أحمد معطى الخبير الاقتصادى إن مصلحة الضرائب ألزمت كل الممولين سواء الشركات أو أصحاب المهن الحرة بتسجيل البيانات بمنظومة الفاتورة الإلكترونية قبل منتصف الشهر الجارى وحذرت غير الملتزمين بتطبيق العقوبات الواردة بقانون الإجراءات الضريبية باعتبارها حالة تهرب ضريبي، كما أنه لن يتم إجراء أى تعاقدات مع الوحدات التابعة للدولة إلا للشركات المسجلة بالمنظومة، مشيراً إلى إن وزارة المالية تراهن على تطبيق الفاتورة الإلكترونية فى حصر المجتمع الضريبى ومواجهة التهرب فى قطاع المهن الحرة غير التجارية الذى تقل دائماً فيه الأرقام المحققة عن الفعلية، موضحاً أن منظومة الفواتير الإلكترونية تساعد مصلحة الضرائب فى متابعة جميع التعاملات التجارية بين الشركات بعضها البعض فيما تساعد منظومة الإيصال الإلكترونى من متابعة جميع التعاملات التجارية للسلع والخدمات الصادرة من الممولين إلى المستهلكين ما يعنى حصر جميع المعاملات الضريبية بشكل فورى وغلق الباب أمام التهرب.

ويقول الدكتور دياب محمد الخبير الاقتصادى إن الفاتورة الإلكترونية عبارة عن منظومة متكاملة بدأت من الرقمنة والشمول المالى ثم انتهت بالفاتورة الإلكترونية وهى قاصرة على الأعمال التجارية بينما المهن الحرة مثل الأطباء والمحامين والمحاسبين وغيرها لا تندرج تحت الأعمال التجارية .لافتاً إلى أن الفاتورة الإلكترونية ورقة من الأوراق ذات الصبغة التجارية فالأعمال التجارية تشمل امتزاج رأس المال مع العمل على زيادة رأس المال، مشدداً على أن الفاتورة الإلكترونية لا تتماشى مع المهن الحرة لأن نشاط المهن الحرة ليس نشاطاً تجارياً والفاتورة متعلقة بنشاط تجاري، وبالتالى هناك شبه عدم الدستورية فى تطبيق الفاتورة على المهن الحرة، موضحاً أن تطبيق الفاتورة الإلكترونية فيه عجالة من وزارة المالية فى سبيل تحقيق حصيلة ضريبية.

ويرى أحمد عبد الحافظ الخبير الاقتصادى إن الهدف الرئيسى من تعميم هذا القرار على أصحاب المهن الحرة هو زيادة إيرادات الدولة من الضرائب لتمويل الموازنة وهذا يتعارض مع خضوع هذه الفئات لضريبة الدخل والقيمة المضافة وغيرها من أنواع الضرائب مشيراً إلى أن تطبيق مثل هذه المنظومة فى الوقت الحالى حيث تعانى الدولة قبل المواطن من تدهور قيمة الجنيه وثبات الدخول وارتفاع أسعار الفائدة سيأتى بنتائج عكسية وعلى الحكومة توجيه سياستها نحو التنمية والقيمة المضافة بدلاً من سياسة الاعتماد على المواطنين التى أصبحت مسيطرة على فكرها، متوقعاً أن تؤدى إلى مجموعة أخرى من المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها زيادة الأحمال والأعباء المالية على الفئتين المتوسطة والفقيرة والأكثر فقراً وبالتالى لا يمكن أن يكون تمويل عجز الموازنة دائماً من جيوب المواطنين.

ويقول الدكتور مايكل نصيف الخبير الاقتصادى أن بدء وزارة المالية فى تفعيل الفاتورة الإلكترونية ترجمة لتوقيع مصر للاتفاقية الدولية لمنع ومكافحة الفساد والتى اعتمدتها الأمم المتحدة ووقعت عليها مصر فى ٢٠١٧ كما أنها تعد إحدى التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة الأفريقية للقضاء على الفساد وتعد القارة حسب المؤشرات العالمية هى الأكثر جذباً للاستثمار كما أنها من أضخم الأسواق النامية فى الاقتصاد العالمي، وأكد نصيف إن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية خطوة كبيرة وتطوراً هائلاً نحو التحول الرقمى بعد التطور الكبير الذى شهدته البنية التحتية المعلوماتية كما أنها تعد أحد أهم الأدوات للحد من الفساد من خلال أدوات والمنع والمكافحة لافتاً إلى أن الفاتورة الإلكترونية سوف تكون قادرة إلى حد كبير فى ضبط الأسواق المحلية والخارجية ولها تأثير كبير فى الحركة التجارية والاقتصادية وهى تعتبر حجر الأساس فى أى نظام من نظم ضرائب المبيعات.

### وصل لـ١٥ ألف نقطة كما توقعت «البورصجية»..

# «سعر الصرف» يحرر «مؤشر البورصة» إلى القمة

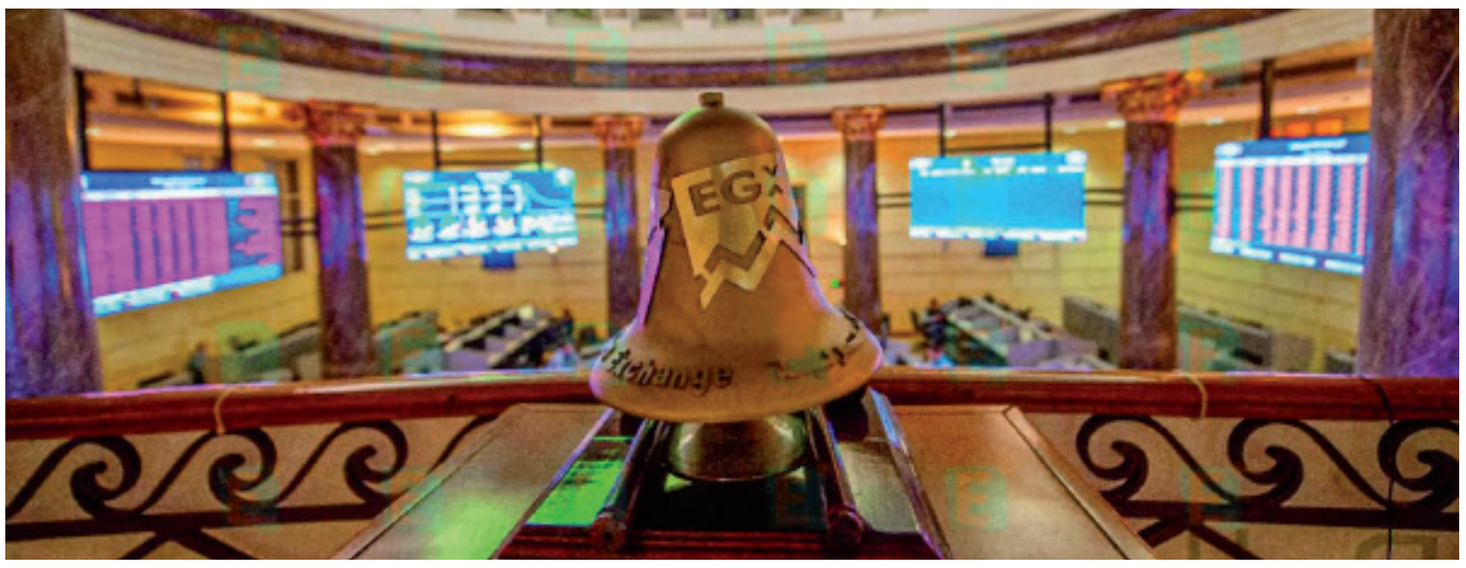

**كتب- أحمد عبدالمنعم و حنان محمد:**

حققت البورصة المصرية ارتفاعات قياسية بعد قرار البنك المركزى بتحرير سعر الصرف، ليصعد مؤشر البورصة الرئيسى بأكثر من ٣ آلاف نقطة منذ يوم ٢٧ أكتوبر الماضى وسط ارتفاع كبير فى أحجام وقيم التداول التى تخطت حاجز الـ ٢ مليار جنيه فى الكثير من الجلسات. وذلك كما توقعت «البورصجية» بتخطى المؤشر الرئيسى مستوى الـ ١٥ ألف نقطة.

وخفضت مصر سعر صرف العملة نحو ١٤ ٪فى أواخر الشهر الماضى تزامنا مع اتفاق البلاد على قرض مدته ٤٦ شهرا بقيمة ٣ مليارات دولار مع صندوق النقد الدولى الذى رحب بتحرك السلطات نحو «مرونة دائمة لأسعار الصرف»، وشهدت العملة فيما بعد مزيدا من الانخفاض ليجرى تداولها حاليا عند مستوى ٢٤,٥ جنيه تقريبا للدولار.

ومع التوقعات بتراجع جديد لسعر الجنيه واصلت مؤشرات البورصة سلسلة ارتفاعها، حيث أكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية» أن التأثير على البورصة فى حال اتجاه الحكومة لخفض جديد للعملة سيكون له تأثير إيجابى على البورصة.

وأوضحوا أن هذا الانخفاض سيكون جاذب للعديد من رؤس الأموال مستقبلًا، ورأوا أن هناك قطاعات بعينها ستتأثر ايجابيا مثل قطاع البنوك وكذلك البتروكيماويات، حيث تمتلك رصيدًا دولاريًا قبل تطبيق التعويم.

وأشـاروا إلـى أن، بعـد القـرار سينعكس على أربـاح ونتـائج أعمـال البـنوك وشـركات البتروكيماويات

وقال حسام الغايش المنتدب بشركة أوراق لإدارة الأصـول، إن البـورصـة المصرية شهدت منذ بداية أغسطس صعوداً قوياً، وكان هناك انتعاش فى أحجام التداول اليومي، حيث أن الأفـراد أصبـح لديهم مستوى أعلى من التفاؤل خاصة بعد تغيير اسلوب ادارة الرقابة المالية على التداول فى الوقت نفسه كان ما زال الأجانب يتخارجون تحسباً لعملية تحريك سعر الصرف والاضطرابات الموجودة فى الأسـواق العالمية.

حسام الغايش

محمد عبدالهادى

وأضاف أنه سرعان ما انخفض قيمة الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية الأخرى وأصبح هناك عددا من الأسهم أكثر استفادة من الأمر، حيث أن أسهم الشركات التى تقوم بتصدير أغلب منتجاتها للخارج هى الأكثر استفادة من انخفاض الجنيه أمام العملات الأجنبية، نظراً لزيادة تنافسية منتجاتها فى هذه الأسواق مع انخفاض سعرها.

وأشار إلى أن الدليل على ذلك ما قامت به اليابان من محـاولات لتخفيض قيمة عملتها الـين، بـالإضـافـة إلـى قيـام الصـين باستخدام احتياطياتها من النقد الأجنبى والتى تعد الأكبر على مستوى العالم لإبقاء سعر عملتها اليوان منخفضاً.

ورأى أن التأثير يكون إيجابيا بانخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية الأخرى فى قطاع البنوك وكذلك البتروكيماويات، حيث تمتلك رصيدا دولاريا قبل تطبيق التعويم، وبعد القرار تنعكس أسعار صرف العملة على أرباح ونتائج أعمال البنوك وشركات البتروكيماويات، ومن ثم كان طبيعيا أن تستفيد ويتحرك بالإيجاب كافة أسعارها السوقية، وحيث أن القطاعات التصديرية استفادت هى الأخرى من انخفاض أسعار الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية الأخرى مثل النساجون الشرقيون ، حيث ارتفعت ربحيتها

وأضاف أن تقييم السوق لهذه الأسهم كان أقل بكثير من قيمتها الحقيقية، ومع دخول الأجانب للسوق سيكون التأثير ايجابيا على البورصة ايضا حيث إن هذا الانخفاض سيكون جاذب للعديد من رؤوس الأموال مستقبلا ومن الممكن وقتها رفع الفائدة حتى يقلل من الاستهلاك والتضخم ومن ثم كل ذلك عندما يتم التعويم سواء جزئيا او كليا

وقال محمد عبدالهادى مدير شركة وثيقة لتداول الأوراق المالية إنه يوجد علاقة طردية بين أسعار البورصة وقيمه الـدولار وبالتالى فإن إعادة تسعير الأصول وفقا لقيمتها مقارنة بالدولار أصبح مستمر طالما أن قيمه الدولار هى المهيمنة على كافة الاقتصاديات العالمية بعد اتفاقية بريت وودز سنه ١٩٤٤ م ومصر جزء من العالم المحيط.

ووفقا لذلك فإن تحديد قيمة شركاته وفقا للاستثمار الخارجى فى نفس الصناعة الواحدة محليا وخارجيا ولـذلـك فـإن تقييم الشركات فى نفس الصناعة يكون وفقا لسعرها خارجيا بالدولار.

وأشـار إلـى أن أى انخفاض بقيمة العملة المحلية الجنيه أمام سعر الدولار يعيد الهيكلة السعرية وتحسب على أساسه الفرق بين قيمة العملة قبل وبعد وينعكس ذلك على أسعارها المقيدة بالارتفاع مثل باقى السلع الأخرى مثل الذهب وخلافه وهذا ما حدث سنه ٢٠١٦ عندما ارتفعت قيمه مؤشرات البورصة من ٨٤٠٠ إلى ١٨٤٠٠ نقطة بعد أول تعويم مدار وأيضا حدث فى دول عالميه مثل تركيا عندما تم تعويم العملة ارتفعت مؤشراتها ٥٠٠٪ بنفس المبدأ ولكن على المستوى الاقتصادى فإن الوضع مختلف أو على المستوى الاجتماعى فإن تأثيره ارتفاع متتالى لأسعار.

يذكر أن واصلت مؤشرات بورصة حققت خلال تعاملات الأربعاء أعلى مستوى منذ ٣ سنوات بدعم مشتريات المستثمرين العرب.

ارتفع مؤشر إيجى إكس ٣٠ بنسبة ٢,٩٪ عند مستوى ١٤٩١٠ نقطة كأعلى مستوى منذ بداية نوفمبر ٢٠١٩.

### ٥ تعاقدات مع شركات كبرى..

## بدء تداول شهادات الكربون منتصف ٢٠٢٢

**كتب- أحمد عبدالمنعم:**

قال رامى الدكانى، رئيس البورصة المصرية، إنه جارى التأسيس لبدء التجارب الخاصة بشهادات الكربون، معلنا بدء تداول شهادات الكربون خلال يونيو المقبل ٢٠٢٣.

وأضاف خلال كلمته بمؤتمر الرؤساء التنفيذيين المنعقد اليوم بالقاهرة، أن البورصة تجرى مفاوضات مع شركات عاملة فى أفريقيا للتداول من خلال السوق المصرية كما أنها تقترب من إنهاء ٥ تعاقدات مع شركات كبرى.

وأشار إلى أن عملية إصدار شهادات الكربون وتحديد قابليتها للتداول يستغرق فترة من عام إلى عام ونصف.

وأطلقت مصر يوم ٩ نوفمبر الماضى أول سوق طوعى لتداول شهادات الكربون فى أفريقيا على هامش قمة المناخ بمدينة شرم الشيخ.

وتعتزم البورصة المصرية إطلاق أول سوق طوعية لإصدار وتداول شهادات الكربون فى أفريقيا بحلول منتصف العام المقبل.

**ما هى شهادات الكربون؟**

ومـن خـلال هـذه الـسـوق يمكن للشركات الاستفادة من إصدار وبيع شـهـادات بموجب الخـفـض لصالح شـركـات أخـرى تـرغـب فـى تعويض انبعاثاتها الكربونية المرتفعة.

أوضـح الـدكـتـور سمير طنطاوي، استـشـارى التغيرات المناخية عضو الهيئة الـدولـيـة لتغير المـنـاخ والأمم المتحدة، أن تجارة الكربون قائمة على التعاون بين الـدول وبعضها البعض فيما يتعلق بموضوع الانبعاثات.

وأضـاف طـنـطـاوي،: هـنـاك دول تتسبب فى انبعاثات كبيرة ولا تستطيع تخفضها وتوجد دول أخرى لديها إمكانيات خفض للانبعاثات وليس لديها إمكانيات مادية وتكنولوجية، وهنا يحدث التعاون بين هذه الدول وبعضها البعض.

وتابع استشارى التغيرات المناخية: يـقـوم الجـانـب الاسـتـثـمـارى بتقييم المشروع وتعديل التكنولوجيات إلى تكنولوجيات صديقة للبيئة، وتحمل تكاليف هذه المشروعات ويتم حساب الخـفـض فـى الانـبـعـاثـات الـنـاتج عن تعديل التكنولوجيا فى الدولة المضيفة للمشروع وهذا الخفض يوثق دوليا فى شهادات تسمى شهادات الكربون أو الشهادات الخضراء.

وأشار الدكتور سمير طنطاوى إلى المستفيد من هذه الشهادات الكربونية هـى الجـهـات الـتـى لـديـهـا الـتـزام دولـى بخفض الانبعاثات مثل الدول والمؤسسات الدولية وشركات الطيران والشركات متعددة الجنسيات فتقوم بشراء شهادات خفض انبعاثات لأنها لا تستطيع خفض الانبعاثات لديها وتعلن أنها نجحت فى تقليل الانبعاثات بمقدار الأرقام المذكورة فى الشهادات التى اشترتها.

وتقـوم سـوق تجـارة الـكـربـون على مـبـدأ الـعـرض والـطـلـب فـى عملية تحديد السعر فـإذا زاد الطلب وقل المعروض ارتفع السعر وإذا قل الطلب وزاد المعروض انخفض السعر.

# عمومية «القلعة» تحسم اعتماد نظام الإثابة والتحفيز ٢٩ ديسمبر

قـررت شـركـة القلعة لـلاسـتـشـمـارات المـالـيـة، دعـوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد يـوم الخميس الموافق ٢٩ ديسمبر الجاري.

وأوضحت الشركة، أن العمومية ستنظر فى الموافقة على اعتماد تطبيق نظام إثابة وتحفيز للعاملين والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بالشركة.

وستناقش منح التفويضات نيابة عن الشركة بهذا الشأن لاعتماده من الرقابة المالية.

وكانت شركة القلعة للاستشارات المالية، قررت العدول عن مشروع نظام الإثابة والتحفيز الذى عرض على الجمعية غير العادية المنعقدة فى ديسمبر ٢٠١٨، نظراً لعدم تطبيقه وعدم اكتمال إجراءات صدور موافقة الرقابة المالية على النظام.

وقرر مجلس الإدارة العرض على الجمعية غير العادية للشركة الموافقة على اقتراح العدول عن مشروع نظام الإثابة والتحفيز واستبداله بنظام جديد.

واعتمد مجلس الإدارة مشروعاً جديداً لنظام الإثابة والتحفيز والمزمع تطبيقه للعاملين والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين بالشركة واعتماد نموذج عقد منح الأسهم.

وحققت شركة القلعة للاستشارات المالية، خلال النصف الأول من العام الجاري، صافى ربح بلغ ٧,٣٣ مليار جنيه خـلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل خسائر بلغت ٣,٢٣ مليار جنيه فى الفترة المقارنة من العام الماضي، مع الأخذ فى الاعتبار حقوق الأقلية.

وبلغ نصيب مساهمى الشركة الأم خلال الستة أشهر الأولى من العام الجارى خسائر بلغت ٢٢٢,٥٥ مليون جنيه، مقابل خسائر بقيمة ٨٨٠,٠٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

بينما سجلت الحصص غير المسيطرة أرباحاً بقيمة ٧,٥٥ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٢، مقابل خسائر بنحو ٢,٣٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الستة أشهر الأولى من العام الجارى إلى ٤٥,٦٦ مليار جنيه، مقابل إيرادات بقيمة ١٨,١٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

# «الرقابة المالية» تطور معايير الملاءة لشركات التمويل غير المصرفى

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً بشأن تطوير معايير الملاءة المالية للشركات المرخص لها بمزاولة أنشطة التمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي، وذلك فى ضوء حرص الهيئة على اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتعزيز مرونة وصلابة الجهات التابعة للهيئة ضد أى صدمات مستقبلية، بما يعزز من مستويات استقرار الأسواق المالية غير المصرفية.

وتضمن التعديل أن تلتزم الشركات المشار إليها فى الفقرة الأولى، فى كل وقت بنسب الملاءة المالية المنصوص عليها بألا تقل عن ١٢٪، وذلك بدلاً من التزام الشركات بهذه النسب بنهاية كل ربع سنوي، فالملاءة المالية تستخدم فى تقدير حجم رأس المال المحمل بالمخاطر والذى يعتمد فى تقديره على تغطية مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل.

وجاء التعديل استجابة لما أسفرت عنه الممارسة العملية بقيام بعض شركات التمويل غير المصرفى بتوزيع أرباح مما نتج عنها انخفاض الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية للشركات ومن ثم انخفاض نسبة كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب الأمر الذى ينذر باحتمالية تحقق مخاطر مستقبلاً.

قال الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، إن ادخال تعديلات على معايير الملاءة المالية لشركات التمويل غير المصرفى يهدف إلى التأكيد على ضـرورة الـتـزام الشركات بشكل دائم بنسب الملاءة المالية والمحدد بنسبة ١٢٪، وذلك لقياس مستوى الاستقرار المالى للمؤسسات والجهات المانحة للتمويل غير المصرفي، بما يدعم قدرة الهيئة فى تحقيق استقرار للأسواق.

أضاف «فريد»، أن إلزام الهيئة للشركات بنسب المـلاءة المالية يعزز من قدراتها على استمرارية أنشطتها التمويلية بإدارة سليمة لمخاطر الائتمان والتشغيل، حيث أن تحديد حد أدنـى دائـم لمعيار كفاية رأس المال يسمح بقياس قدرة الشركات على مواجهة المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان، من خلال تحديد حد أدنى يجب توافره فى القاعدة الرأسمالية لشركات التمويل غير المصرفي.

وأوضـح رئيس الهيئة، أن كفاية المـوارد المالية لشركات التمويل غير المصرفى للوفاء بالتزاماتها فى مواعيد استحقاقها يعزز من مستويات الثقة بالقطاع ويؤكد قدرة الشركات على أداء دورها التمويلى بشكل مستقر.

# «مستشفى كليوباترا» تخفض رأس المال بإعدام أسهم خزينة

اعتمدت شركة شركة مستشفى كليوباترا، تقرير افصـاح تخفيض رأس المـال المـصـدر، المـزمـع عرضه على الرقابة المالية ودعوة الجمعية العامة غير العادية لمناقشته. وأوضحت الشركة، أن تقرير الافصاح يتضمن تخفيض رأس المـال المـصـدر عـن طريق إعـدام أسهم الخزينة من ٨٠٠ مليون جنيه موزع على ١,٦ مليار سهم إلى ٧٢٢,٧١ مليون جنيه موزعة على ١,٤٤ مليار سهم.

والتخفيض قـدره ٧٧,٢٨ مليون جنيه مقسم على عدد ١٥٤,٥٦ سهم تمثل عدد أسهم الخزينة الجارى تخفيض رأس مال الشركة بموجبها، بقيمة ٠,٥ جنيه للسهم وهى القيمة الاسمية.

يشار أن مستشفى كليوباترا، حققت أرباحاً بلغت ٢٦٧,١٤ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي، مقابل أرباح بلغت ٢٨٨,١١ مليون جنيه فى الفترة المقارنة من ٢٠٢١.

وتـراجـع نصيب مساهمى الشركة الأم من الأربـاح إلى ٢٤٦,٩٣ مليون جنيه خلال التسعة أشهر، مقابل ٢٧١,٨٤ مليون جنيه خـلال نفس الفترة مـن العام الماضي.

وسجلت إيرادات الأنشطة لدى الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجارى ١,٩ مليار جنيه، مقابل إيرادات بلغت ١,٩ مليار جنيه فى الفترة المقارنة من العام السابق.

وعلى مستوى الأعمال المستقلة، فقد حققت الشركة أرباحاً بلغت ١٦٧,٣٨ مليون جنيه خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، مقابل أرباح بلغت ٢٠٤,٧٤ مليون جنيه بالفترة المقارنة من ٢٠٢١.

# «مُرنى القابضة السعودية» تستثمر ١٠ ملايين دولار للاستحواذ على شركات مصرية

وقعت منصة Exits.me المتخصصة فى قطاع الخدمات الاستثمارية فى مجال التكنولوجيا المالية، عقد استشارات مالية مع شركة مُرنى القابضة السعودية التى تمتلك مجموعة شركات توفر منظومة متكاملة لإدارة الخدمات اللوجستية والمساعدة على الطريق وخدمات التقنية التأمينية لما بعد حوادث المركبات.

وتخطط شركة مُـرنى لاستثمار ١٠ ملايين دولار أمريكى فى مصر من الآن و حتى عام ٢٠٣٠.

وقع العقد محمد أبو النجا نجاتى الرئيس التنفيذى والشـريـك المـؤسـس لمنصة Exits.me، وسـلـمـان السحيبانى مؤسس Morni ورئيس القطاع التجارى بالشركة.

ونـص التعاقد على قيـام المنصة بتقديم خدمات استشارية لشركة مُرني، لتنفيذ خططها التوسعية فى مصر والتى تهدف إلى التوسع الجغرافى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وحصل شركة مُرنى على إجمالى تمويلات تتخطى ١٤,٧ مليون دولار مما ساهم فى تنمية خدماتها لتشمل منصة مـزاد إلكترونى للمركبات، وخدمات مطالبات تـأمين الـسـيـارات المـرخصة من قبل البنك المـركـزى السعودى فى المملكة، كما قدمت أول منشأة لإجراءات نهاية عمر المركبة. وتعمل منصة Exits.me، على إدارة عدد من العمليات الاستشارية للبيع والـشـراء بقيمة مبدئية إجمالية قدرها ٢٥٠ مليون دولار أمريكي.

ويقدر حجم السوق العالمية لخدمات المساعدة على الطريق وحصة الإيـرادات بنحو ٢٣,٦ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالى ٣٤,٨ مليار دولار أمريكى بحلول عام ٢٠٣٠، بمعدل نمو سنوى مركب قدره ٤,١٪ بين عامى ٢٠٢٢ و٢٠٣٠.

خـلال التوقيع، أعـرب الطرفان عن تطلعهم إلى المستقبل الواعد لعمليات الاندماج والاستحواذ فى مصر، والتى من المقرر أن تزدهر مع تأسيس منصة Exits.me خـاصـة أنـهـا تـأمـل فـى الحـصـول على الترخيص النهائى قبل نهاية ٢٠٢٢ مع حصول الشركة على ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية بحلول نهاية العام.

## تخفف الضغط على الدولار واستقرار للاحتياطى النقدى..

# تمديد الودائع الخليجية «وثيقة تأمين» للاقتصاد المصرى

**كتبت-منال عمر:**

عدد مصرفيون واقتصاديون إيجابيات تجديد السعودية وديعتها فى البنك المركزى وقبلها تمديد دولتى الكويت والإمارات ودائعهم من تخفيف الضغط على الدولار والحفاظ على تصنيف مصر الائتمانى واستقرار الاحتياطى النقدى الأجنبى وثقتهم فى قدرة مصر على الإيفاء بالالتزامات.

وكانت السعودية أعلنت الأسبوع الماضى تمديد أجل وديعة لدى البنك المركزى المصرى بقيمة ٥ مليارات دولار، «بهدف تقديم الدعم السخى لتعزيز الاستقرار الاقتصادى لمصر»، بحسب وكالة الأنباء السعودية.

وأرجعت السعودية تجديد الوديعة طبقا لما أوردته الوكالة والتى لم تحدد آجال انتهائها إلى ما تتمتع به مصر من إمكانات نمو هائلة فى ظل تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية التى ساهمت فى تحفيز نمو القطاع الخاص ورفع تنافسيته، واستمرار الجهود فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة وأكثر استدامة وشمولاً فى مصر.

وأودعت السعودية وديعتين فى البنك المركزى المصرى بقيمة ١٠ مليارات دولار منهم ٥ مليارات دولار تم تحويلها لمصر فى مارس الماضى وهى التى تم تجديدها أمس بينما الوديعة الأخرى بنفس القيمة قائمة فى الاحتياطى النقدى من منذ ٧ سنوات وسيتم انتهاء آجالها فى ٢٠٢٦.

وجاء إعلان السعودية عن تمديد وديعتها بعد ما أفصح تقرير الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى للعام المالى الماضى (يوليو ٢٠٢١: يونيو ٢٠٢٢)، عن تجديد دولة الكويت شريحة بقيمة

٢ مليار دولار لمدة عام تنتهى فى أبريل ٢٠٢٣ من إجمالى وديعة بقيمة ٤ مليارات دولار فى البنك المركزى المصري.

كما أظهر نفس التقرير، إن دولة الإمارات العربية المتحدة مدت آجال شريحتين من وديعة بقيمة ٢ مليار دولار فى البنك المركزى المصرى مستحق سدادها على مصر على ٣ شرائح (بقيمة ٦٦٦,٦ مليون دولار لكل شريحة) من إجمالى ودائع لها بقيمة ٥,٦٦١ مليار دولار.

وبحسب تقرير البنك المركزى بشأن الوضع الخارجى للاقتصاد المصرى تتوزع قيمة الودائع الخليجية فى البنك المركزى إلى نحو ٥,٦٦١ مليار دولار من دولة الإمارات، و٤ مليارات دولار من الكويت و٥,٣ مليار دولار من السعودية فيما لم يدرج التقرير ٥ مليارات دولار التى أعلنت عنها السعودية عن تجديدها.

وقال د. فخرى الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، إن تجديد الودائع لـ ٣ دول خليجية لمصر يعكس ثقتهم بالتزام مصر وقدراتها على سداد المستحقات الخارجية، وعدم تخلفها عن السداد.

وأوضح أن تجديد الودائع الخليجية يعزز من درجة التصنيف الائتمانى للدولة الذى يصدر من المؤسسات الدولية للتصنيف الائتمانى لعدم تأثر الاحتياطى النقدى الأجنبي.

وأضاف «الفقي» أن الودائع الخليجية فى البنك المركزى المصرى تبلغ ٢١ مليار دولار بعد تحويل دولة قطر مليار لمصر بداية الشهر الجارى وهو ما يعزز من موارد النقد الأجنبي.

وأودع جهاز قطر للاستثمار مليار دولار، لدى البنك المركزى المصري، خلال بداية شهر نوفمبر الماضى مع اقتراب تنفيذ صفقة للاستحواذ على حصص حكومية فى بعض الشركات الكبرى فى مصر، وفقا لما نقلته وكالة بلومبرج.

وأكد الفقى أن تجديد السعودية لوديعتها لمصر لا تدخل ضمن إعلان قرض لصندوق عن توفير ٥ مليارات دولار من مؤسسات التمويل الدولية والتى ستتمثل فى البنك الدولى والأفريقى لتنمية ومؤسسة التمويل الدولية.

وكان صندوق النقد الدولى أعلن موافقة مبدئية يوم ٢٧ أكتوبر الماضى على تقديم قرض لمصر بقيمة ٣ مليارات دولار، بالإضافة إلى ٦ مليارات دولار منهم مليار دولار من صندوق الاستدامة التابع للصندوق و٥ مليارات دولار من مؤسسات تمويل دولية فى برنامج مدته ٤٦ شهرًا.

وقال عضو مجلس إدارة فى أحد البنوك الخاصة فضل عدم ذكر اسمه، «إذا كان تجديد الودائع الخليجية يساهم فى تعضيد الملاءة المالية لمصر فى الأوقات العادية فما بال فى الأوقات الاستثنائية الصعبة بما يبرهن ثقتهم الكبيرة فى قوة الاقتصاد المصرى ويوحى برسالة طمأنة بوقوف هذه الدول بجانب مصر».

وأضاف أن هناك سلسة من إيجابيات تجديد الودائع الخليجية على مستوى الاحتياطى النقدى سيكون أول المستفيدين، حيث سيحافظ على قوته عكس خروجها فى هذه لأوقات الاستثنائية من خلق ضغط على قوة الجنيه والبنوك مما قد يؤثر على التصنيف الائتمانى لمصر.

وأوضح عضو مجلس الإدارة، أن المستثمرين العرب والأجانب سيتلقون رسالة طمأنة بعد تجديد دول الخليج لودائعهم فى البنك المركزى أن مصر جاذبة للاستثمار ويهدئ من قلقهم بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى يمر بها العالم حاليا.

وأدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى وجود موجة خروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فى أدوات الدين الحكومية من مصر تحوطا لمخاطر استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وخاصة بعد ما اتجه الفيدرالى الأمريكى (البنك المركزى الأمريكي) لرفع الفائدة بداية من مارس الماضى وهو ما وضع ضغوطا أكبر تدفقات موارد النقد الأجنبي.

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، قال فى بيان له فى يونيو الماضي، إن هناك ما يقرب من ٢٠ مليار دولار خرجت من مصر منذ بداية العام وما قبل الأزمة الاقتصادية.

## من خلال تطبيق «شهبندر التجار»..

# «البنك الأهلى» يد عم المشروعات الصغيرة مع «أجرى سوفت»

**كتبت- منال عمر:**

وقع البنك الأهلى المصرى بروتوكول تعاون مع شركة «أجرى سوفت» لتكنولوجيا المعلومات بهدف دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق «شهبندر التجار».

وقال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن للبنك الأهلى دورا فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل جديدة بما يساهم فى علاج مشكلة البطالة فى المجالات التى تمس الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وتابع أنه يأتى على قمة اهتمامات البنك دعم مشروعات التنمية الزراعية و الثروة الحيوانية ودعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير آليات تمويل متميزة تلبى كافة الاحتياجات التمويلية لكافة المشروعات بكافة قطاعات النشاط الاقتصادى سواء من موارده الخاصة أو بالتعاون مع مؤسسات التمويل المحلية والدولية.

وأوضح أبو الفتوح أن البنك الأهلى دائم الدعم لرواد الأعمال سواء الناشئين أو ممن يلعبون دوراً مهماً فى تنمية الاقتصاد المصري.

وأكد حرص البنك على توفير كافة المتطلبات التمويلية اللازمة لمختلف الاحتياجات التمويلية سواء فى صورة قروض قصيرة أو متوسطة الأجل، مع حرص البنك على تشجيع القنوات التكنولوجيا الحديثة فى مختلف القطاعات.

وقال طارق حسن، رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الاهلى المصري، إن البروتوكول يعد امتدادا لمجهودات البنك الأهلى فى توفير الحلول المالية وغير المالية لتلبية احتياجات عملائه وسعيه الدائم لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مختلف القطاعات.

وأضاف أن البنك يتيح حلولا تمويلية متخصصة لمنظمات لكافة القطاعات، بما فى ذلك ما تضمنته مبادرة البنك المركزى المصرى لتوفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار حسن إلى أن توقيع هذا البروتوكول سيتيح لمشروعات القطاع الزراعى بمختلف أنواعها التمويل اللازم لأصحاب المشاريع المختلفة التى تندرج تحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا وتعريف البنك المركزى المصري.

وذكر أن هذا الأمر يعزز من سهولة وكفاءة العمليات وهو ما يخلق فرصا للتوسع للأعمال القائمة وتوفير التمويل والخدمات الاستشارية والتدريبية، والاستفادة من خبرات الشركة الواسعة فى قطاع الزراعة.

وأوضح أن البروتوكول يتضمن كذلك توفير خدمات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، ليساعد بذلك الشركات على تحقيق نمو مستدام، وذلك فى مختلف القطاعات من خلال وحدات متخصصة بفروع البنك المتواجدة بجميع المحافظات.

وقال علاء يوسف، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أجرى سوفت، إن الشراكة مع البنك الأهلى تعد من أهم خطوات انطلاق الشركة فى السوق المصري، وأن تمويل مشروعات صغار مستثمرى النشاط الزراعى وخاصة تمويل عمليات شراء مستلزمات الإنتاج يعد من المشروعات ذات الأولوية بالشركة.

وأضاف أن الشركة تمتلك باعا وخبرة كبيرة فى مجال قواعد البيانات لشركات مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى والداجني.وأوضح يوسف أن الشركة تقوم من خلال التطبيقات الالكترونية المملوكة لها مثل منصة «قاعدة البيانات الزراعية»، وتطبيق «شهبندر التجار» من تسويق وبيع مستلزمات الإنتاج الزراعى بنظام الشراء الآن وادفع لاحقا، مع توفير فترات سداد تصل إلى عام بدون أى فوائد على المزارعين أو التجار.

# «الأهلى المصرى» يمول تجديد قصر فندق «ونتر بالاس» بالأقصر بـ٣٩٣ مليون جنيه

وقع البنك الأهلى المصرى عقد تمويل استثمارى طويل الأجل بقيمة ٣٩٣ مليون جنيه لصالح الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «إيجوث»، من أجل إعادة الطابع الأثرى المميز إلى قصر فندق ونتر بالاس بالأقصر.

وقال البنك الأهلي، فى بيان له ، إن ذلك فى إطار مبادرة البنك المركزى المصرى التى تستهدف تمويل عمليات إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي.

وقال يحيى أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري، إن التمويل يأتى فى إطار دعم البنك المستمر لقطاع السياحة فى مصر، والذى يعد واحدا من أهم القطاعات الاقتصادية ومصدراً رئيسيا للعملات الأجنبية.

وأضاف أن التمويل يتيح أيضا العديد من فرص العمل وهو ما يشجع البنك الأهلى على دعم هذا القطاع بشكل دائم ومتنام ما تقدمه الدولة والبنك المركزى لذلك القطاع من مبادرات تهدف الى استعادة قوة النشاط السياحى وتطوير المنشآت السياحية ورفع مستوى جاهزيتها لاستقبال الوفود السياحية.

وأوضح أن هذا هو الأمر الذى يتبناه البنك فى منح تلك التسهيلات الائتمانية للقطاعات ذات الطبيعة الخاصة بما يخدم الاقتصاد القومي.

وقال شريف بنداري، رئيس الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «إيجوث»، إن البنك الأهلى يواصل التعاون المستمر فى توفير التمويل اللازم للشركات بهدف إحلال وتجديد الفنادق بما يخدم ويحقق استراتيجية القطاع السياحى فى مصر.

وأضاف أن التسهيلات الممنوحة من البنك تعد دليلا واضحا على التوجه القوى نحو دعم النشاط السياحى والعمل على مساندته لمواجهة كافة التحديات على الرغم من التداعيات الاقتصادية العالمية.

وقال شريف رياض، الرئيس التنفيذى للائتمان المصرفى للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلى المصري، إن قيمة التمويل تبلغ نحو ٣٩٣ مليون جنيه بنسبة مساهمة قدرها ٧٥٪ من إجمالى التكاليف الاستثمارية البالغة نحو ٥٢٤ مليون جنيه بفترة تمويل ١٢ عاما شاملة فترة السحب والسماح.

وأوضح أن التمويل يستهدف عملية إحلال وتجديد قصر فندق ونتر بالاس بالأقصر، حيث سيتم إعادة تطوير الفندق لمواكبة أحدث النظم ومعايير الفنادق الخمس نجوم مع المحافظة على الطابع الأثرى والمعمارى التاريخى للقصر.

وذكر أن ذلك يأتى ضمن خطة الدولة لتطوير كافة المنشآت التاريخية على مستوى الجمهورية باعتبارها أماكن جذب للسياح والذى بالتبعية سيؤدى إلى نمو تدفقات العملة الأجنبية وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة.

وكان فندق ونتر بالاس بالأقصر الذى تم إنشاؤه عام ١٨٨٦ وافتتاحه لأول مرة عام ١٩٠٣، شاهداً على بداية أحداث اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون، حيث أعلن هوارد كارتر على سلم الفندق اكتشاف المقبرة عام ١٩٢٢، بالإضافة إلى إقامة رؤساء وملوك العالم فيه أثناء احتفالات افتتاح قناة السويس، وفقا للبيان.

# «المصرف المتحد» يدرس تمويل مشروعات الطاقة المتجددة والنقل الأخضر

أعلن المصرف المتحد محاور استراتيجية للتوسع فى نطاق التمويل الأخضر المستدام خلال عام 2023، والتى تتوافق مع المعايير البيئية العالمية للحد من الانبعاثات الكربونية وتقليل الآثار السلبية للتغيرات المناخية.

وقال أشرف القاضي، رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد، فى بيان له ، إن المنتجات البنكية والحلول المصرفية التى يدرس البنك طرحها بالسوق 2023 تتضمن تمويل مشروعات الطاقة المتجددة.

وأشار إلى أن الاستثمارات فى مجال الطاقة المتجددة من مد شبكات وتخزين للطاقة سيؤدى إلى زيادة العائد المستثمر فى هذا المجال على المستوى الاقتصادى والاجتماعى معا.

وأوضح القاضى أن المصرف المتحد يدرس أيضا التوسع فى تمويل مشروعات النقل الأخضر سواء عملية تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعى والتى كان قد طرحه سابقا فى 2021، وكذلك تمويل أساطيل النقل الجماعى وتحويلها لنقل اخضر.

وذكر أن المصرف يعتزم طرح مجموعة من المنتجات البنكية والحلول المصرفية الجديدة والمبتكرة التى تتواكب مع احتياجات رجال الصناعة والمستثمرين والمواطن.

وبحسب القاضي، تساهم هذه المشروعات تساهم فى تنمية سلاسل القيمة التى تغذى مشروعات الطاقة النظيفة وتسرع من وتيرة تعميق استخداماتها بما يساهم فى تغيير ثقافة المواطن الاستهلاكية وتوجيهها ناحية الطاقة المتجددة والنظيفة مما له من آثار إيجابية كبيرة على المواطن والمجتمع ككل.

وطالب القاضى بضرورة تكاتف الدولة بأجهزتها المختلفة مع البنوك والمؤسسات التمويلية ومؤسسات المجتمع المدنى للتغلب على تحديات التمويل المستدام من خلال منح تمويلات تنافسية وحوافز ومميزات لرجال الصناعة والمستثمرين خاصة أن هذه المشروعات تتميز بتحقيق أبعاد اقتصادية واجتماعية وتنموية، والحد من الانبعاثات السلبية للمناخ، مما يعود بالنفع على المجتمع والمواطن سويا.

# تامر وحيد ممثلا عن «المركزى» فى «العربى الأفريقى»

أعلن البنك المركزى المصرى تعيين تامر وحيد فى مجلس إدارة البنك العربى الإفريقى الدولى كعضو غير تنفيذى ممثلا عن البنك المركزي.

وقال البنك المركزي، فى بيان له ، أن ذلك تماشيا مع قواعد الحوكمة والتى تقضى بأن يتم تعيين أعضاء فى مجلس إدارة البنوك لا يتحملون أى مسؤوليات تنفيذية.

تأسس البنك العربى الأفريقى – Arab African International Bank – فى عام 1964 كأول بنك متعدد الجنسيات فى مصر، بمساهمة كل من البنك المركزى المصرى والهيئة العامة للاستثمار فى الكويت.

ويعد البنك من البنوك التجارية الاستثمارية فى المنطقة، ويقدم خدماته للأفراد والشركات والموظفين وأصحاب الثروات وغيرهم.

### آليات تنظيمية للتوافق مع إستراتيجية الدولة التنموية..

# «المركزى» يقود انطلاقة جديدة من البنوك لدعم المجتمع

## ١,١ مليار جنيه مساهمات مجتمعية من القطاع المصرفى خلال ٩ أشهر

**ياسر جمعه**

يبحث القطاع المصرفى وضع آليات جديدة لتنظيم العمل المجتمعى والتنموى من خلال تحديد أولويات البنوك لتتماشى مع استراتيجية الدولة التنموية، فضلاً عن تنسيق الجهود وتوزيع الأدوار لتحقيق نتائج إيجابية فى مختلف المجالات.

وقالت لميس نجم مستشار محافظ البنك المركزى للمسؤلية المجتمعية ورئيس لجنة الاستدامة بإتحاد بنوك مصر، إنه تم عقد إجتماع مع مسؤلى إدارات المسؤلية المجتمعية منذ عدة أيام لبحث المقترحات وتحديد أليات تنظيم العمل المجتمعى للقطاع المصرفى فى مختلف القطاعات لتوصيل الدعم لمستحقيه.

وكشفت أنه تم المطالبة خلال الإجتماع بضرورة الفصل التام بين المبادرات المجتمعية التى تقوم بها البنوك والعمليات التسويقية، وتوزيع الجهود المجتمعية والتنموية فى كافة القطاعات والمناطق التى تحتاج للدعم، وتنسيق الجهود بحيث لا يتم التركيز على قطاع بعينة من الجميع .

وأضافت أن البنك المركزى يحرص على قياس آثر المبادرات المجتمعية والتنموية للقطاع المصرى بشكل دورى وتبادل الخبرات بين البنوك لتحقيق أفضل نتائج.

وأوضحت إنه من ضمن الإقتراحات التى تم طرحها خلال الإجتماع مع قيادات وحدات المسؤلية المجتمعية والإستدامة فى البنوك، عقد إجتمع دورى ليكون هناك تواصل دائم بين جميع البنوك والحرص على دعوة الوزراء المعنيين بملف الحماية الإجتماعية والبيئية والاقتصادية على مدار الإجتماعات القادمة لمناقشة التحديات والمتطلبات الواجب توافرها لخدمة الفئات الأكثر إستحقاقاً.

ولفت إلى أنه تم مطالبة جميع البنوك تحديد ميزانيات المسؤلية المجتمعية وأوجه الصرف من حيث القطاعات والجهات التى يتم دعمها والمبالغ المرصودها لكل مبادرة والمدد الزمنية لها وكل ما يتعلق بالبرامج والمبادرات التى تنفذها البنوك وإخطار البنك المركزى بها بداية من ميزانية ٢٠٢٣ .

وأضافت «نجم» أن البنك المركزى يقوم بإعداد تقرير ربع سنوى يرصد مساهمات البنوك المجتمعية والجهود المبذولة فى جميع القطاعات، حيث بلغت مخصصات البنوك منذ بداية يناير للعام الحالى حتى نهاية سبتمبر الماضى وفقاً لآخر تقرير أصدره البنك المركزى حوالى ١,١ مليار جنيهاً، وتنقسم تلك المساهمات إلى ٧٢٥,٠٣ مليون جنيه لقطاع الصحة، و ٩١,٠١٣ مليون جنيه للتعليم، و٧٨,١٤٦ مليون جنيه للرعاية المجتمعية، و١٤,١٢٦ مليون جنيه للمشروعات التنموية بالمحافظات وتطوير العشوائيات، و٣٣,٠٤١ لذوى الاحتياجات، و٤,٣٢١ لمشروعات تمكين المرأة.

كما تم توجيه ٢٠,١٨٩ مليون جنيه لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن ٦٢٥ ألف جنيه للمشروعات البيئية، و ٣٢,٢٧٦ مليون جنيه لمشروعات فى قطاع الرياضة والفنون والثقافة، و٨٠,٥٤١مليون جنيه للمؤتمرات والندوات التوعوية، ٧,٨٠٠ مليون جنيه مساهمات البنوك فى مبادرة حياة كريمة مليون جنيه للمشاركة فى المبادرات القومية، و٦,٨٤٠ لمشروعات أخرى تخدم جميع فئات المجتمع.

ولفتت إلى حرص البنك المركزى على أن تمس مبادرات وجهود القطاع المصرفى المجتمعية حياة المواطنين والفئات المستحقة ، من خلال توجيه الدعم للإحتياجات الأساسية من تعليم وصحة وسكن كريم ومبادرات توعوية والمساهمة فى مبادرات التمكين الإقتصادى وغيرها.

وأشارت إلى دور القطاع المصرفى تحت مظلة مبادرة إتحاد بنوك مصر فى تطوير المناطق العشوائية فى حلوان من خلال مبادرة عيشة وهوية لتوفير حياة أدمية لسكان تلك المناطق.

وقالت إن القطاع المصرفى داعم أساسى ورئيسى للمبادرات المجتمعية فى مختلف القطاعات ، ويتعاون مع مختلف الوزارات والجهات المعنية لمساندة جهود الدولة لدعم الفئات الأكثر إستحقاقاً فى مختلف المحافظات .

ولفتت إلى أهمية دعم التعليم الفنى لتوفير متطلبات السوق المصرى من العمالة الماهرة الذى سينعكس بشكل إيجابى على الإقتصاد و الناتج القومى لمصر .

وأوضحت أنه تم الإتفاق خلال الإجتماع بتبادل المعلومات المطلوبة عن المبادرات التى ينفذها أى بنك لمن يحتاجها من القطاع المصرفى لتبادل الخبرات والمعلومات فى هذا المجال، بحيث تكون الجهود المبذولة من القطاع المصرفى مكملة لبعضها .

تابعت: كما يكون كل بنك قادر على إستكمال المسيرة من خلال تدشين مبادرات جديدة وفقاً لدراسة واضحة محددة الأولويات والمتطلبات لتجنب تكرار الجهود لنفس المنطقة والفئات التى حصلت على دعم من قبل وتوسيع دائرة المستفيدين.

وأشارت إلى أهمية التواجد فى كافة الأحداث والمبادرات المجتمعية والتنموية لمعرفة الإحتياجات المطلوبة للمساهمة بشكل إيجابى .

وذكرت أن البنوك لا تدعم الأفراد بل تتعامل مع جهات ومؤسسات معنية بتوفير الدعم لهؤلاء الأفراد ، كوزارة الصحة أو التعليم أو مستشفى القصر العينى وأبو الريش وغيرها .

وقالت إنه سيتم توجيه دعوة لوزيرة البيئة لحضور الإجتماع القدم لمناقشة إستراتجية الوزارة والعمل على توافقها مع مبادرات القطاع المصرفى وتحديد أبرز الاحتياجات عقد المزيد من الشراكات بين القطاع المصرفى والحكومى لتحقيق التنمية المرجو تحقيقها .

ولفتت إلى تعاون البنك المركزى مع وزارة الصحة والسكان فى توفير ٥٠٠ سيارة عيادات متنقلة بتكلفة ٧٧٥ مليون جنيه لتقديم الخدمات البديلة للمستشفيات المزمع رفع كفاءتها بالمحافظات وتقديم الخدمة الصحية للأماكن النائية ، ومن المقرر تسليمها وبدء العمل بها خلال الأسابيع المقبلة .

وأسهم القطاع المصرفى مع وزارة الصحة، فى مبادرة القضاء على قوائم الانتظار من خلال توفير الدعم المالى لإجراء العمليات بعدة تخصصات مختلفة، حيث تجاوز إجمالى دعم القطاع فى هذه المبادرة ١,٩٥٠ مليار جنيه، وتم إجراء نحو ٣٢٠ ألف عملية .

وأوضحت أن الإجتماع تطرق إلى أهمية توزيع الأدوار فى المجال المجتمعى فعلى سبيل المثال فى المنظومة الصحة لا يجب أن يتم توجيه كل الدعم فى هذا القطاع لشراء المستلزمات والأجهزة الطبية فقط .

وتابعت :» بل يجب العمل على تأهيل وتطوير المنظومة ككل من حيث تدريب العاملين فى المستشفيات من أطقم التمريض والأطباء وتوفير الأدوية للمرضى وغيرها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ولفتت إلى أن الإجتماع ناشد أيضاً إلى أهمية دعم المبادرات المجتمعية الخاصة بالقطاع الرياضى لأن لها دور كبير فى تحسين صحة وسلوك المواطنين خاصة بالمناطق الغير آمنة والعشوائية .

وأشارت إلى جهود بعض البنوك المبذولة فى هذا المجال التى ساهمت فى تأهيل وتطوير عدد مراكز الشباب فى مختلف المحافظات، فضلاً عن جهود إتحاد بنوك مصر فى تطوير وتأهيل ملعب خماسى فى منطقة كفر العلو بحلوان تحت مبادرة عيشة وهوية .

وقالت إنَّ دمج المخاطر البيئية، وتغير المناخ، ووضع أنظمة لإدارة المخاطر، وطرح المنتجات المالية الخضراء تعد ضمن أولويات البنوك خلال خططهم لعام ٢٠٢٣.

ولفتت إلى وجود إتجاه بالتوسع فى استثمارات مشروعات الاقتصاد الأخضر، بما يسهم فى تحقيق التنمية المستدامة، وللبنك المركزى واتحاد بنوك مصر دور كبير فى دعم المشروعات ذات الطابع البيئى.

وقد أطلق البنك المركزى، مؤخراً، مبادرة لإحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج؛ بهدف دعم توجه الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتى من بينها مراعاة العناصر البيئية والاجتماعية، كما أصدر توجيهاته للبنوك بضرورة تمويل البنوك لمشروعات تراعى البعد البيئى.

وأكدت مستشار محافظ البنك المركزى، أن القطاع المصرفى يشارك فى المبادرة الرئاسية حياة كريمة، والتى تستهدف تأهيل وتطوير المنازل وإمداد الأسر الأكثر احتياجاً بوصلات مياه وكهرباء وتطوير المدارس والمستشفيات بحوالى ٧,٨ مليون جنيه حتى نهاية سبتمبر الماضى.

وأشارت إلى أن مبادرة حياة كريمة، هى أكبر مشروع تنموى يشمل كل المشروعات القومية فى قطاع التعليم، والصحة، ودعم تمكين المرأة وتوفير فرص العمل، ويأخذ بعين الاعتبار المشاكل الاجتماعية التى تواجهها الدولة الناتجة عن الكثافات السكنية واختلاف خصائص تلك التجمعات الريفية الجغرافية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأشارت إلى أن للبنوك جهوداً كبيرة فى تطوير القرى الأكثر احتياجاً بشكل فردى منذ عدة سنوات قبل إطلاق مبادرة حياة كريمة، حتى تم دمج الجهود السابقة بخطة الدولة للتنمية تحت مظلة وزارة التخطيط لتكامل الجهود.

وتتمثل مشاركة البنوك فى مبادرة حياة كريمة تحت رعاية البنك المركزى، فى عدة أنشطة يتم تنفيذها فى هذه القرى لتحقيق الأهداف الرئيسية للمبادرة، من خلال تحقيق الانتشار الجغرافى عبر نشر ماكينات الصراف الآلى لتقديم خدمات السحب والإيداع ونشر نقاط البيع لدى التجار لتحفيز الدفع الإلكترونى ونشر الخدمات الرقمية.

كذلك تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى هذه القرى، ودعم تمكين المرأة بتوفير مشروعات صغيرة ملائمة لتمكين المرأة اقتصادياً وتحسين وضعها وظروفها المعيشية وشملها بالرعاية والحماية وتنظيم برامج توعية للحفاظ على صحتها الإنجابية وتنظيم الأسرة. بالإضافة إلى تقديم البنوك أنشطة التوعية والتثقيف المالى للمواطنين، بجانب مشاركة البنوك مع مؤسسات المجتمع المدنى بعمل تدخلات فى القرى المستهدفة وفقاً لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

## «لميس نجم»: فصل تام بين المبادرات والتسويق للعلامات التجارية

### لمشروعات البنية التكنولوجية لقطاع الاتصالات..

# تحالف «مصر وCIB» يمول مجموعة «بنية» بقيمة 6.35 مليار جنيه

**كتبت- منال عمر:**

قام تحالف مصرفى مكون من بنك مصر وبنك التجارى الدولى CI، بصفتهما المرتبين الرئيسيين الأوليين ومسوقى التمويل، بترتيب ومنح تمويل مشترك لصالح مجموعة «بنية» بمبلغ ٦,٣٥ مليار جنيه بغرض تمويل مشروعات مسندة لمجموعة «بنية» فى قطاع البنية التحتية التكنولوجية لقطاع الاتصالات فى مصر، بحسب بيان مشترك من البنكين .

وقع عقد التمويل المشترك كلٌ من عاكف المغربى نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وعمرو الجنايني، الرئيس التنفيذى للقطاع المؤسسى بالبنك التجارى الدولي، والمهندس أحمد مكى رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لمجموعة «بنية»، بحضور محمد الإتربى رئيس مجلس إدارة بنك مصر ولفيف من قيادات البنكين المجموعة.

وقام البنكان بالمشاركة فى منح التمويل ودور بنكى الحساب مناصفة بينهما، فى حين اضطلع بنك مصر بدور وكيل التمويل، وقام البنك التجارى الدولى بدور وكيل الضمان.

وقال محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن الكوادر المدربة لها دور هام فى إجراء الدراسات اللازمة لمثل هذا المنح بكفاءة عالية وباحترافية من العاملين فى القطاعات المعنية فى بنكى مصر والتجارى الدولي، وتسهيل كافة إجراءات التمويل المشترك، حيث كان لهم دور فعال فى إتمام هذا التمويل بنجاح وكفاءة فى مختلف مراحله.

وأضاف أن بنك مصر سيقوم بمواصلة تمويل مشروعات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتشيط ودعم الاقتصاد المصري، توافقا مع توجه الدولة للنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية.

وأكد حرص بنك مصر دائما كونه مؤسسة مصرفية رائدة على الدخول فى المبادرات والبروتوكولات التى تهدف لتقديم خدمات تتناسب مع احتياجات كافة شرائح العملاء، وتحفيز التنمية الوطنية والاستراتيجية، لإيمانه بالاستدامة والتطوير المستمر.

وقال عمرو الجنايني، الرئيس التنفيذى للقطاع المؤسسى بالبنك التجارى الدولي- مصر CIB، إن عقد التمويل يأتى فى إطار الدور الريادى للبنك التجارى وحرصه على دعم وتنفيذ المشروعات العملاقة المتعلقة بالقطاعات الحيوية فى كافة المجالات باعتباره من أكبر البنوك العاملة فى السوق المصرية.

وأوضح أن من هذه القطاعات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لأهمية الاستراتيجية للاقتصاد المصرى للتطور والقدرة على تحقيق تنمية مستدامة.

وأضاف الجنايني أن أحد أهم استراتيجيات البنك هى تقديم خدمات مصرفية مبتكرة والتى تواكب أحدث الأساليب المصرفية العالمية فى تمويل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وذكر أن التمويل الذى يقدمه البنك التجارى الدولى بالتعاون مع بنك مصر لمجموعة «بنية» سيتيح تنفيذ ما تم إسناده لها من مشروعات خلال الفترة القادمة لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتعزيز بناء القدرات وتشجيع الابتكار وضمان الأمن المعلوماتي، وتعزيز مكانة مصر على المستويين الإقليمى والدولي.

وقال عاكف المغربي، نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، إن مساهمة بنك مصر فى تمويل هذا المشروع يعد استكمالا لدوره فى دعم الاقتصاد المصرى وانطلاقا من حرص البنك على المساهمة فى تحقيق رؤية مصر «٢٠٣٠»، ودعم خطط الدولة نحو التحول الرقمى وتطوير البنية التحتية للاتصالات فى مصر، وكذا تنفيذ استراتيجية البنك فى تعزيز دوره فى دعم التنمية الاقتصادية والمساهمة فى تمويل المشروعات الوطنية العملاقة.

وأوضح المغربى أن حرص البنك على المشاركة فى المبادرات التى تهدف إلى التوسع فى تمويل تلك المشروعات الحيوية، مثل دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى إطار كون تلك المشروعات ذات قيمة مضافة عالية تنعكس إيجابا على الاقتصاد المصري، كما تؤدى إلى خلق المزيد من فرص العمل فى مختلف القطاعات وتلبية احتياجات المشروعات التنموية والمدن الذكية داخل مصر.

وقال المهندس أحمد مكي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لمجموعة «بنية»، إن حجم التمويل يعكس الثقة التى تتمتع بها مجموعة «بنية» لدى مؤسسات التمويل المحلية والدولية.

وأضاف مكى أن التمويل يأتى دعما لمجموعة «بنية» وخططها التوسعية فى مشروعات التحول الرقمى التى بدأتها الشركة فى عام ٢٠١٨، ولكى تساهم فى مزيد من النمو الذى حققته المجموعة فى مجالات البنية التحتية والبيانات السحابية ومراكز البيانات الضخمة.

وتقدم مجموعة «بنية» من خلال منظومتها المؤسسية المتطورة، باقة من المنتجات والخدمات والحلول الرقمية، تتضمن خدمات الاتصالات التقنية والخدمات السحابية والحلول المرتبطة بالأمن المعلوماتي، وتنفيذ مراكز البيانات الكبرى، وتصميم وتنفيذ الأبراج التشاركية والأنظمة التكنولوجية المتكاملة باستخدام أحدث التقنيات، بحسب مكي.

# CIB يشارك تحالف دولى لتمويل مشروع للطاقة المتجددة بمصر

أعلن البنك التجارى الدولى مصر (CIB) المشاركة ضمن تحالف يضم عددا من مؤسسات التمويل الدولية لتمويل شركة «أمونت» لطاقة الرياح، بهدف إطلاق مشروع لتوليد الطاقة المتجددة بقدرة ٥٠٠ ميجاوات على سواحل منطقة البحر الأحمر.

وبحسب بيان البنك ، يأتى هذا التمويل فى ضوء الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بتغير المناخ (COP٢٧)، ودعمًا لاستراتيجية مصر فيما يخص التوسع فى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

قال البنك إن هذا التمويل يأتى تماشيًا أيضا مع إطلاق الحكومة المصرية لبرنامج «الترابط بين موارد المياه والطاقة والغذاء» (نوفى NWFE).

وأضاف أنه من المتوقع أن يبدأ إنشاء مشروع الطاقة المتجددة فى شهر ديسمبر الجاري، وأن يستمر لمدة ٣٠ شهرًا.

وذكر CIB أنه يعمل بصفته بنك رأس المال العامل ووكيل الضمان المحلى وبنك الحساب المحلي، مع تحالف اتحاد من المؤسسات الدولية، متضمنا بنك اليابان للتعاون الدولى (JBIC)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بالإضافة إلى بنك «ستاندرد تشارتد»، و«مؤسسة سوميتومو ميتسوى المصرفية»، و«بنك سوميتومو ميتسوى ترست»، كمقرضين تحت غطاء نيبون لتأمين الصادرات والاستثمارات (NEXI).

وأوضح البيان أن مزرعة الرياح التى سوف تولّد طاقة بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، والتى ستقوم بتطويرها شركة «أميا باور» الإماراتية بالشراكة مع «سوميتومو كوربوريشن»، ستعد واحدة من أكبر محطات توليد الطاقة المتجددة فى مصر وأفريقيا.

وأشار البنك إلى أن التمويل سيلعب دورًا بارزًا فى تحقيق الهدف الأساسى لإطلاق هذا المشروع، وهو خدمة آلاف المصريين من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية فى مصر، بالإضافة إلى تسريع التحول للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

وأكد أن مشاركته فى هذا التمويل تدل على التزامه المستمر بالحفاظ على مكانته المنفردة بشأن التحرك نحو الاستدامة، وتأكيدًا على سعيه الدائم إلى تعزيز تمويل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

# «العربى الأفريقى» يتعاون مع الجامعة الألمانية فى «التطوير المهنى»

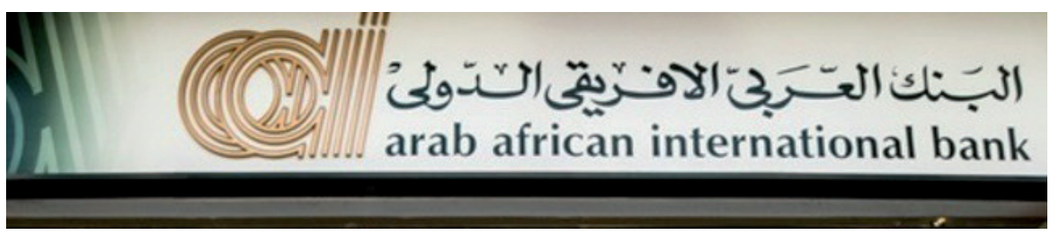


يتعاون البنك العربى الأفريقى الدولي، مع الجامعة الألمانية من خلال برنامج التطوير المهنى فى دورته الثانية عشر المقامة فى مقر الجامعة.

وقال البنك، إن برنامج التطوير المهنى يستهدف تأهيل طلاب الجامعة لمجالات وفرص مختلفة من الوظائف فى العديد من القطاعات. ووفقا للبيان، استعرض فريق عمل الموارد البشرية بالبنك من خلال ورش عمل كيفية تطوير مهارات الطلاب وتحضيرهم للعمل بالسوق المصرفى بحضور العديد من الطلاب، وأكثر من ورشة عمل وجلسات نقاش، بالإضافة إلى العديد من نماذج المحاكاة للمقابلات الوظيفية. وقالت إنجى وهدان رئيس مجموعة الموارد البشرية خلال كلمتها عن «كيفية خلق نموذج للموظف المثالي» إن «لدى البنك العربى الأفريقى الدولى استراتيجية قوية لجذب الكفاءات وتطوير الكوادر الشابة لتأهيلها للدخول فى سوق العمل المصرفى».

وأضافت أن ذلك يتم من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية الكبرى ودعمها لتقديم البرامج التى تتناسب مع متطلبات السوق وخلق فرص عمل متميزة.

### تشمل قطع سكنية صغيرة للأفراد..

# أراضى «مَسكن» بعيدة عن خريطة السماسرة

أعلن الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن الطرح الأول للتخصيص الفوري، لقطع الأراضى السكنية الصغيرة بجميع مستوياتها للأفراد «مَسكن»، بنظام الطرح الدائم، بهدف القضاء على ظاهرة سمسرة الأراضي.

وأوضح وزير الإسكان، أن الطرح يأتى فى ضوء موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، على الإتاحة الدائمة لقطع الأراضى السكنية الصغيرة بجميع مستوياتها، للحجز الفورى من خلال الهيئة، وسيتم عرض قطع الأراضى السكنية المتاحة بالطرح الأول، ضمن آلية الطرح الدائم لقطع الأراضي، وذلك من خلال الموقع الإلكترونى المخصص للحجز (https://reserve.newcities.gov.eg)، بداية من الساعة العاشرة صباح بعد غد الخميس الموافق ٢٠٢٢/١٢/٨.

وأشار الوزير، إلى أن الطرح يأتى بهدف توفير قطع الأراضى للمواطنين الراغبين فى بناء مسكنهم الخاص، وذلك بشكل دائم ومُيسر، و بدون أية أسبقية، سواء للدخول على الموقع، أو تحويل جدية الحجز، أو حجز قطعة الأرض، ويشمل الطرح ٣٠٥ قطع أراض، موزعة على المحاور الإسكانية المختلفة كالتالي، ١٤٣ قطعة أرض بمحور الأراضى الأكثر تميزاً بمدن (القاهرة الجديدة – ١٥ مايو – بدر – أسيوط الجديدة – المنصورة الجديدة)، بجانب ١٠٤ قطع أراض بمحور الأراضى المميزة، بمدن (السادات – الصالحية الجديدة – برج العرب الجديدة)، بالإضافة إلى ٥٨ قطعة أرض بمحور الأراضى المتوسطة، بمدينتى (النوبارية الجديدة – العاشر من رمضان).

وقال الدكتور وليد عباس، معاون وزير الإسكان لشئون هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والمشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بالهيئة: تبدأ خطوات حجز قطع الأراضى المطروحة، والتى ستتم بداية من الخميس القادم ولمدة شهرين، من خلال الدخول الى الرابط التالى (https://reserve.newcities.gov.eg)، لمطالعة قطع الأراضى المتاحة بكل محور، وتحميل كراسة الشروط لمحور الطرح الذى يرغب المواطن فى الحجز به.

وأضاف معاون وزير الإسكان: يقوم الراغب فى الحجز بإنشاء حساب جديد، واستيفاء البيانات المطلوبة مثل (الرقم القومى – الاسم من واقع بطاقة الرقم القومى – البريد الإلكترونى – رقم المحمول – العنوان الحالي)، ثم يقوم باختيار المحور والمدينة المراد الحجز بها، واختيار الموقع، والضغط على كلمة تفاصيل، لتظهر له قائمة بجميع قطع الأراضى المتاحة (كروكيات – جدول تفصيلي)، ثم يقوم استكمال باقى إجراءات الحجز الموضحة تفصيلاً بالموقع، ومنها (إدراج عملة السداد لباقى ثمن الأرض بالنسبة لقطع الأراضى الأكثر تميزا – إدراج نسبة الاستكمال لباقى ثمن الأرض لمحاور قطع الأراضى المميزة والمتوسطة)، وحتى استخراج استمارة الحجز التى تتضمن جميع البيانات والخيارات المدرجة بمعرفة الحاجز، ويتم التوقيع عليها، كما تتضمن الاستمارة تعهدا يفيد بأنه لم يسبق لمقدم الطلب أو زوجته أو أولاده القصر تخصيص وحدة سكنية أو قطعة أرض لأى منهم ضمن مشروع الإسكان الاجتماعي، ويتم إرفاقها بعد التوقيع بالموقع الإلكتروني، وكذا إرفاق إيصال سداد جدية الحجز ومصاريف الدراسة.

وأشار الدكتور وليد عباس، إلى أن الموقع الإلكترونى سيتيح للحاجزين تبيان عدد الراغبين فى حجز كل قطعة أرض خلال فترة فتح باب الحجز، كما أنه فى حالة التزاحم على قطعة الأرض الواحدة بمحور قطع الأراضى الأكثر تميزا، سيتم الرجوع إلى عملة السداد، والتى تعطى أفضلية للسداد بالدولار الأمريكى (تحويلاً من الخارج أو من الداخل شريطة مرور ٦٠ يوماً على إيداعه بالبنك)، بينما قطع الأراضى المميزة والمتوسطة فيتم الرجوع إلى أعلى نسبة استكمال لباقى ثمن قطعة الأرض، وفى حالة التساوى سيتم الاحتكام الى القرعة العلنية بين الحاجزين، مؤكداً أنه لن يتسنى للحاجزين تعديل الرغبة، أو تعديل أى من عملة السداد، أو نسبة استكمال ثمن الأرض، بعد الحجز وسداد قيمة الجدية المحددة لكل محور، والبالغة ٣٥٠ ألف جنيه لقطع الأراضى الأكثر تميزا، و١٠٠ ألف جنيه لقطع الأراضى المميزة، و٢٥ ألف جنيه لقطع الأراضى المتوسطة، بخلاف مصاريف الدراسة، كما أن الاختيارات المحددة من قبل الحاجزين فيما يخص (عملة السداد – نسبة الاستكمال) ستظل محجوبة لحين انتهاء فترة الحجز.

ونوه المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بالهيئة، إلى أنه فور انتهاء فترة الحجز (شهرين من بداية الحجز) سيتم البت من خلال الهيئة، وإفادة الحاجزين بنتيجة فحص الطلبات من خلال البريد الإلكتروني، وذلك خلال أيام من غلق باب الحجز، تمهيداً لإطلاق الحجز التالي، بما يضمن استمرارية الطرح والقضاء على ظاهرة سمسرة الأراضي.

### باستثمارات ٥ مليار جنيه..

# تحالف «التعمير والإسكان للمرافق» و «أكسيونا أجواء» يوقع عقد بـ1.7 مليون جنيه

وقع تحالف شركة التعمير والإسكان للمرافق وشركة أكسيونا أجواء عقد إدارة وتشغيل وصيانة المرحلة الأولى من محطة معالجة مياه الصرف الصحى بالجبل الأصفر بطاقة ١,٥ مليون متر مكعب فى اليوم ، وذلك لمدة ٨ سنوات مقبله، بقيمة إجمالية تصل لمليار و٧١٠ مليون جنيه.

وقال المهندس حسن الفار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة التعمير والإسكان للمرافق أن محطة معالجة مياه الصرف الصحى بالجبل الأصفر تعد الوحيدة فى الشرق الأوسط التى تتضمن ٣ محطات معالجة فى محطة واحدة والمرحلة الأولى منها تخدم أكثر من ٨ مليون مواطن فى القاهرة بواقع ٢,٥ مليون متر مكعب يومياً.

وأضاف المهندس حسن الفار ، أن محطة معالجة مياه الصرف الصحى بالجبل الأصفر تستهدف إنتاج ٥٠ ٪ من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية ،،موضحاً أن المحطة تساهم بصورة غير مباشرة فى ترشيد إستهلاك الكهرباء وتوجيه هذه الكمية لمناطق أخرى بمحافظة القاهرة.

وأكد رئيس شركة التعمير والإسكان للمرافق أن محطة معالجة مياه الصرف الصحى بالجبل الأصفر متعددة الاستخدامات فهى تقوم بمعالجة مياه الصرف الصحى معالجة ثنائية متقدمة يمكن من خلالها إعادة إستخدام هذه المياه المعالجة فى أعمال الزراعة كما تقوم المحطة بزراعة المزرعه التجريبية بمسطح ٣٠٠ فدان موالح وفواكة وزيتون وأشجار خشبية بالإضافة إلى أن المحطة تقوم بتحويل الحمأة لسماد عضوى يمكن الإستفادة منه كسماد للأراضى الزراعية.

وقال إن محطة معالجة مياه الصرف الصحى بالجبل الأصفر تقوم بتوليد الكهرباء من خلال مولدات تعد أكبر مولدات الكهرباء فى مصر والشرق الأوسط.

وأكد أن التعاقد الحالى يشمل ثلاث مراحل، المرحلة الأولى : إدارة وتشغيل وصيانة المرحلة الأولى بطاقة ١,٥ مليون متر مكعب فى اليوم ، والمرحلة الثانية : إعادة تأهيل المعدات التى انتهى عمرها الافتراضى لتجديد شباب المحطة ، والمرحلة الثالثة : دراسة سبل تطوير المحطة والاستفادة بكل تكنولوجيا جديدة يمكن إضافتها فى المحطة.

# DIG تحقق مبيعات 65 % من «Track 10 و 14» خلال 5 شهور فقط

قالت أمنية عوض رئيس قطاع التسويق بمجموعة DIG العقارية، إن الشركة بذلت مجهودا كبيرا خلال الفترة الأخيرة لمواجهة التحديات التى واجهت السوق العقارى وكان أبرزها تغير سعر الصرف، إلا أن الشركة نجحت فى تحقيق مبيعات ٦٥٪ من مشروعيها بالعاصمة الإدارية الجديدة Track ١٠، و Track ١٤، خلال خمسة شهور فقط من بداية الطرح.

وأشارت إلى أن الشركة بدأت تمهيد الأرض وتنتظر صدور تراخيص البناء خلال أيام قليلة لبدء أعمال الحفر حرصا من الشركة على الالتزام بمواعيد التسليم مع العملاء.

وأثنت عوض على جهود فريق العمل بالشركة والمدعوم بتشجيع كبير من الإدارة والذى عاد بشكل ملموس على نتائج أعمال الشركة خلال فترة صعبة يعانى فيها العالم كله من عدم استقرار اقتصادي.

وأضافت أن نجاح الشركة فى تحقيق مستهدفاتها شجعها فى المضى نحو التوسع فى مشروعات جديدة، إذ حصلت DIG على قطعة أرض فى مدينة الشيخ زايد لبناء مشروع جديد سيتم الإعلان عن تفاصيله مطلع العام الجديد، وأسست الشركة مقر مبيعات جديد فى الشيخ زايد للإشراف على مبيعات المشروع.

وعن خطة الشركة خلال العام المقبل، أكدت أمنية عوض أن الشركة تعتزم التوسع فى العاصمة الإدارية الجديدة بمشروع جديد سيتم الإعلان عن تفاصيله لاحقا، كما تخطط الشركة للإعلان عن مشروعات وتوسعات جديدة خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٣.

وأكدت رئيس قطاع التسويق بمجموعة DIG العقارية، أن الشركة عازمة على تنفيذ خططها بكل قوة إيمانا بقدرة القطاع العقارى على عبور الأزمات، ورُغم حالة القلق التى يعانى منها العالم نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وحالة التذبذب وعدم اليقين، نجح القطاع العقارى فى جذب العملاء الراغبين فى الحفاظ على قيمة مدخراتهم بل واستثمارها بشكل آمن، إذ أن العقار خاصة فى مصر ملاذا آمنا للمستثمرين خاصة فى أوقات الأزمات الاقتصادية.

# «نخيل للتطوير» تبدأ الأعمال الخرسانية فى «Trio V Tower» بالعاصمة الإدارية

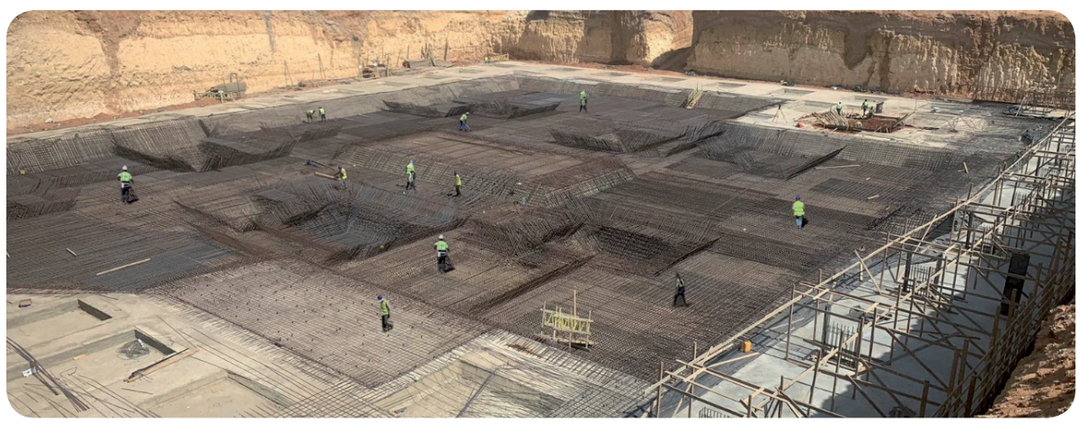

أعلنت شركة نخيل للتطوير العقارى بدء تنفيذ الأعمال الخرسانية بمشروع «TRIO V TOWER» بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك ضمن خطة الشركة بسرعة تنفيذ المشروع ليتناسب مع ارتفاع معدلات التنمية والإشغالات التى تشهدها العاصمة الإدارية الجديدة.

وأكد وسيم عودة، رئيس القطاع التجارى بشركة نخيل للتطوير العقاري، خطة الشركة للارتفاع بمعدلات التنفيذ بمشروعها مهما كان حجم التحديات الاقتصادية، فالالتزام مع العملاء ومع شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية هو جزء أساسى من استراتيجية عمل الشركة، وهو ما يعزز ثقة عملائها بها ويحافظ على مصداقيتها، مشيرا إلى أنه كلما اقتربت الشركة من تسليم وتشغيل مشروعها كلما ارتفع العائد الاستثمارى عليه.

وأوضح أنه مع الانتقال التدريجى للحكومة إلى العاصمة الإدارية وانتقال الموظفين إلى المقرات الحكومية فسيكون هناك حاجة لخدمات لهؤلاء الأفراد، وهى الخدمات التى توفرها المشروعات متعددة الاستخدامات، والتى تستثمر بها الشركة والعميل أيضا، وهو ما يعنى تشغيل المشروعات وتحقيق عائد على الاستثمار بها.

وقال إن الشركة تسعى لتنفيذ مشروع يطابق شكله النهائى تصميمه المعمارى الذى تم وضعه منذ البداية والذى تم عرضه على العملاء، حيث وضعت الشركة تصميما قابلا للتنفيذ كما هو دون أى تعديل، وهو ما يعد ضمن التزامات الشركة تجاه عملائها، مؤكدا الالتزام بمعايير الجودة فى كافة تفاصيل المشروع.

وأشار إلى أن مشروع "Trio V Tower" تجارى إدارى يقع على مساحة تبلغ نحو ٧ آلاف متر مربع، ويتم البناء على ٢١٠٠ متر مربع فقط، ويتميز المشروع بتصميم مميز وتفاصيل تراعى تقديم تجربة مميزة لزائرى المشروع وللمستثمرين به، لافتا إلى أن الشركة تستهدف تنفيذ مشروع غير تقليدى قادر على المنافسة وسط باقى مشروعات منطقة الداون تاون.

وأوضح أن الشركة متعاقدة مع كيانات قوية لتنفيذ مشروعها بأعلى معايير الجودة، حيث يتولى مكتب محرم –باخوم أعمال الاستشارى الهندسى للمشروع، كما يتولى مكتب أركريت أعمال المصمم الهندسى للمشروع، وكذلك التعاقد مع شركة MRB لإدارة وتشغيل المشروع وذلك للحفاظ على جودة المشروع وقيمته الاستثمارية للشركة والعملاء.

# «هوم تاون للتطوير» تنفذ 50 % من إنشاءات «لافاييت مول»

أعلنت شركة هوم تاون للتطوير العقارى الوصول بنسبة الإنشاءات بمشروع «لافاييت مول» بالعاصمة الإدارية الجديدة إلى ٥٠٪، وذلك ضمن الخطة الزمنية المحددة لدى الشركة والمتفق عليها مع العملاء.

وأكد ضياء الدين فرج، رئيس مجلس إدارة شركة هوم تاون للتطوير العقاري، أن سرعة التنفيذ بالمشروعات تقضى على الفجوة بين سعر البيع وتكلفة التنفيذ، خاصة فى حالة ارتفاع أسعار مواد البناء واختلاف التسعير عما كان محددا مع تسويق المشروع، لافتا إلى أن نجاح الشركة فى تنفيذ مشروع «لافاييت مول» بمعدلات مرتفعة قضى على هذه الفجوة.

وأضاف أن ارتفاع معدلات التنفيذ والتشغيل فى العاصمة الإدارية وقرب انتقال الحكومة بالكامل إليها، يشجع على زيادة حجم التنفيذ بالمشروعات المختلفة وخاصة التجارية منها، وذلك لسرعة التشغيل والاستفادة من معدلات الإشغال المتوقعة بالعاصمة الإدارية الجديدة تزامنًا مع وجود حياة كاملة فى العاصمة الإدارية.

ولفت إلى أن الحفاظ على ثقة العملاء فى اسم الشركة، وتعزيز مصداقيتها بالسوق، وكذلك الالتزام بمواعيد التعاقد المبرم مع شركة العاصمة الإدارية الجديدة: كلها عوامل تدعم استمرار التنفيذ مهما كان حجم التحديات الاقتصادية العالمية التى تؤثر على كافة اقتصادات العالم.

وأوضح أن مشروع "لافاييت مول" يعد أكبر Mall Mega فى العاصمة الإدارية الجديدة، حيث يجمع بين الأنشطة التجارية والترفيهية، ويقع على مساحة ٢٣ ألف متر مربع، بالإضافة إلى ٢٥ ألف متر لاند سكيب، ويقام على مبنيين، بالقطعتين «١-٢» بمنطقة الـ Down Town أمام فندق الماسة وبجوار المحطة المركزية للمونوريل مباشرة.

وأضاف أن ارتفاع المشروع عبارة عن دور أرضى و٥ طوابق مكررة، بالإضافة إلى ٢ بدروم، وتم التعاقد مع شركة DMA للاستشارات الهندسية لتقوم بتصميم المشروع، ويضم المول حوالى ٦٠٠ محل تجارى و٨٥ مطعمًا أو كافيه، بواقع ٨٠ ألف متر مساحة بيعية ومنطقة ألعاب للأطفال، ومنطقة تزلج على الجليد ونافورة راقصة، مما يجعل زيارة المول تجربة تسوق وترفيه رائعة.

# «زوديك القابضة» تستحوذ على CGD للتوسع بالسوق المصرى

أعلنت مجموعة زوديك للتطوير العقارى القابضة، إحدى الشركات الرائدة فى مجال التطوير العقاري، الاستحواذ على شركة DEVELOPMENT CAPITAL GATE وذلك فى إطار خطط زوديك للتوسع وضخ المزيد من الاستثمارات بالسوق المصري.

وقال حسن حسانين رئيس مجلس إدارة مجموعة زوديك للتطوير العقاري، إن الشركة على ثقة كبيرة بقوة القطاع العقارى المصري، وخاصة العاصمة الإدارية الجديدة، واستحوذت على شركة CAPITAL GATE بهدف زيادة حجم أعمالها واستثماراتها وبالسوق المصرى ودعما لخطط وجهود الدولة للتوسع عمرانيا وتدشين مدن الجيل الرابع.

وأشار إلى أن شركة زوديك نجحت فى تحقيق بصمة واضحة بسوق العاصمة الإدارية من خلال مشروعيها ميزار «Mizar» و ميزار ٢، بأرقى مناطق الداون تاون.

وأكد على أن العاصمة الإدارية لا تزال تتصدر قمة الوجهات الاستثمارية بمنطقة الشرق الأوسط وتتمتع بفرص استثمارية واعدة للغاية، وخاصة مع بدء الحكومة لتطبيق خطط انتقالها لمقاراتها الجديدة بالحى الحكومى بالعاصمة الإدارية.

وقال المهندس أحمد فارس رئيس القطاع التجارى بالشركة، إن استحواذ زوديك على شركة CAPITAL GATE يخدم أهداف واستراتيجية الشركة لزيادة حصتها بالسوق العقارى وخاصة بالعاصمة الإدارية الجديدة.

وأضاف أن زوديك انتهت من بيع ٨٠٪ وحدات مشروعى «Mizar» و« Mizar٢»، لافتا إلى أن الشركة حريصة على اختيار موقع متميزة لمشروعاتها بعد دراسات موسعة لمستقبل الاستثمار بالمنطقة، لافتا إلى أن منطقة الداون تاون تعد الأفضل استثماريا بالعاصمة الإدارية الجديدة، وستشهد نشاط غير طبيعى خلال العام الجديد.

وأكد محمد حفناوى مدير قطاع التسويق بالشركة، على أن القطاع العقارى يظل الأفضل استثمار وأكثر أمانا واستقرارا من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة فى ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على مختلف أسواق العالم.

وأشار إلى أن أن الشركة تحرص دائما على تلبية تطلعات ورغبات العملاء واقتناص الفرص الاستثمارية بالسوق، لافتا إلى أن "زوديك" تدخل سباق المنافسة بسوق العاصمة الإدارية بطرح منتج عقارى مبتكر وغير تقليدي.

### بمشاركة ١١ دولة..

# مصر تفوز برئاسة «الاتحاد البريدى الأورومتوسطى»

**كتب: أسامة محمد**

فازت مصر ممثلة فى البريد المصرى بمقعد رئيس مجلس إدارة الاتحاد البريدى الأورومتوسطي، خلال الدورة "٢٠٢٢ – ٢٠٢٦"، وذلك بعد الانتخابات التى جرت فى ختام الجلسة الخامسة عشْرة للجمعية العامة للاتحاد البريدى الأورومتوسطى والتى استضافتها مصر يومى ٥ و٦ ديسمبر بمدينة الأقصر.

وقال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصرى: "إن فوز مصر ممثلة فى البريد المصرى بمنصب رئيس الاتحاد البريدى الأورومتوسطى نجاح جديد يضاف إلى سلسلة النجاحات والإنجازات التى حققها البريد المصرى خلال الفترة الماضية، ويؤكد ريادة مصر على المستويين الإقليمى والدولى فى تقديم الخدمات البريدية المختلفة، مشيرًا إلى أن المشاركات الفاعلة للبريد المصرى فى كافة اجتماعات الاتحادات البريدية والمحافل الدولية، كان لها الأثر الكبير فى نشر تجربة نجاح البريد المصرى فى تطوير البنية التحتية وميكنة جميع الخدمات المقدمة والانتشار الجغرافى الواسع لمكاتب البريد واستحداث خدمات جديدة تلبى احتياجات العملاء، الأمر الذى جعل البريد المصرى مثلا يحتذى به لتطوير الهيئات البريدية على مستوى الاتحاد، بما مكنه بالفوز بهذا المنصب الدولى رفيع المستوى".

وقالت نرمين حسن، رئيسة قطاع التعاون الدولي، والفائزه بمنصب رئيس مجلس إدارة الاتحاد البريدى الأورومتوسطي: "إن فوز مصر ممثلة فى البريد المصرى بمنصب رئيس مجلس إدارة الاتحاد البريدى الأورومتوسطى يؤكد ثقة بلدان المنطقة فى البريد المصرى و المكانة التى حققها على المستوى الإقليمى والدولى والمتمثل فى المشاركة بفاعلية فى مجلسى الإدارة والاستثمار بالاتحاد البريدى العالمى والتنسيق المستمر مع كافة الدول الأعضاء بالاتحاد والاتحادات المحدودة علاوة على التعاون و تبادل الخبرات فى مجال التطوير والابتكار لمواكبة التطور التكنولوجى الذى يشهده العالم حاليا؛ كل ذلك ساهم فى لفت أنظار المجتمع الدولى للجهود التى قام بها البريد المصرى لتحقيق التكامل مع كافة البلدان الأعضاء".

واستضاف البريد المصري، اجتماعات مجلس إدارة الاتحـاد البـريدى الأورومـتوسـطى والجمعية العامة الخامسة عشر للاتحاد، بمدينة الأقصر، بمشاركة ١١ دولـة من الـدول الأعضـاء فى الاتحـاد الأورومتوسطى وهى: كرواتيا وقبرص وفرنسا واليونان وإيطاليا ولبنان ومالطا والمغرب وموناكو وفلسطين وسلوفينيا وإسبانيا والأردن وليبيا وسوريا وتركيا إلى جانب كبار الشخصيات البريدية العالمية وعلى رأسها مساهيكو ميتوكي، مدير عام المكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمي.

وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للاتحاد البريدى الأورومتوسطى التقى الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة البريد المصري، مساهيكو ميتوكى مدير عام المكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمى و تباحثا خلال اللقاء أهم الموضوعات التى تشغل القطاع البريدى الدولى ودور المؤسسات البريدية فى تحقيق الشمول المالى وتنمية حجم التجارة الالكترونية ودور الشبكة البريدية فى دعم سياسات البلدان الوطنية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية خاصة فى البلدان النامية، إلى جانب توجهات البريد فى تبنى سياسات مستدامة عالميا.

# «اورنج مصر» تتعاون مع «سهل» لإتاحة تحصيل الفواتير وشحن الرصيد

وقعت اورنج مصر، الشبكة الأولى لخدمات الاتصالات المتكاملة، اتفاقية تعاون مع شركة سهل للمدفوعات، لإتاحة سداد قيمة فواتير وشحن الأرصدة مسبقة الدفع لعملاء اورنج، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الحيوية والتى تتماشى مع جهود الدولة المصرية لترشيد استهلاك الطاقة وتعزيز عمليات الدفع والتحصيل الإلكترونى والتحول الرقمي.

ويستهدف التعاون بين الشركتين السماح بخدمات عديدة ومتنوعة من خلال تطبيق "سهل" كسداد فواتير الكهرباء وشحن رصيد الموبايل والتليفون الأرضى والإنترنت والمياه والغاز ومتابعة استهلاك العداد لحظياً عبر الهاتف ودفع التبرعات واشتراكات شبكات القنوات الفضائية المشفرة ومصاريف الجامعات وغيرها من الخدمات المدعومة بتقنية الاتصال قريب المدى NFC والتى من خلالها يمكن إضافة رصيد للكارت.

وأعرب أحمد العبد، نائب رئيس اورنج مصر للقطاع التجاري، عن سعادته بالتعاون مع شركة سهل باعتبارها من الشركات الرائدة فى تطبيقات الدفع الإلكترونى والتى ستساهم فى تعزيز الخدمات الرقمية المتعددة ذات القيمة المضافة التى تقدمها اورنج لدعم منظومة التحول الرقمى والشمول المالى والتى بدورها تعمل على تحسين حياة العملاء اليومية بطرق أسرع وأسهل وأكثر كفاءة".

وعبر عبد الله عسل، العضو المنتدب لشركة سهل عن سعادته بالتعاون مع شركة اورنج مصر لتوفير خدمة مميزة و ميسرة للعملاء عن طريق إتاحة خدمات دفع الفواتير وشحن الرصيد من خلال تطبيق سهل، مؤكدا أن الشركة تدعم توجهات الدولة المصرية فى إطار سعيها الدائم لاستخدام وسائل الدفع الذكية والتعامل اللانقدى الذى يساعد على تحقيق معدلات أعلى للشمول المالي. وأوضح أن الشركة تعمل على تقديم أحدث وأفضل وسائل الدفع للمواطنين لتيسير نجاح منظومة الدفع الإلكتروني.

# حملة توعية من «طلبات» لرفع الوعى بالتغير المناخى

أعلنت "طلبات"، المنصة التكنولوجية المحلية الرائدة فى المنطقة، عن تعاونها مع برنامج الأغذية العالمى التابع للأمم المتحدة بهدف زيادة الوعى بأزمتى تغير المناخ والأمن الغذائى وطرق تحقيق عالم خال من الجوع.

ومن المقرر أن تشمل حملة التوعية عدة مجالات وموضوعات فى غاية الأهمية تتعلق بالأمن الغذائى ومواجهة ظاهرة تغيير المناخ، برعاية كلتا المؤسستين ليتم نشرها على منصة طلبات لمدة عام، خاصة فى ضوء اختتام مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون لتغير المناخ الذى عقد فى شرم الشيخ ، مصر.

وقالت المدير التنفيذى لـ طلبات مصر، هدير شلبى: "إن استخدام التكنولوجيا الخاصة بنا من أجل الأعمال الخيرية هو جوهر عملياتنا ونعمل على الاستفادة من منصتنا كسفينة للتغيير المستنير، أنا فخورة برؤية شراكتنا الاستراتيجية العالمية مع برنامج الأغذية العالمي، أكبر منظمة إنسانية فى العالم، تساعدنا على الاستفادة من ذلك بشكل أكبر، ويسهم فى تحقيق تغيير مستدام طويل الأجل فى المجتمع".

وأشاد برافين أغراوال، الممثل والمدير القطرى لبرنامج الأغذية العالمى فى مصر، بالشركات التى تضع صحة واستقرار وسلامة مجتمعاتها ضمن مسؤولياتها وصميم عملياتها، مضيفًا: "يعمل برنامج الأغذية العالمى على تعزيز جهود الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة على عدة جبهات، ويعد تعزيز أنظمة الأمن الغذائى والتخفيف من حدة تغير المناخ من أهم الأولويات، وبالتالى فإننا نهدف من خلال هذه الشراكة إلى زيادة الوعى لدى قاعدة عملاء طلبات الكبيرة."

### ضمن قافلة «سيناء فى عيوننا»..

# «المصرية للاتصالات» تدعم مجمع مدارس التربية الخاصة بالعريش

أعلنت المصرية للاتصالات ، أول مشغل لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتكاملة فى مصر ، عن تقديم الدعم والمعدات لمجمع مدارس التربية الخاصة بالعريش بمحافظة شمال سيناء، والذى يوفر المستويات التالية من الخدمات للأطفال ذوى الإعاقات السمعية والبصرية والفكرية بجميع مدن ومراكز وقرى المحافظة.

يأتى ذلك فى إطار قافلة الشركة المستمرة من الخير لأهالى شمال سيناء تحت شعار "سيناء فى عيوننا" والتى تشمل تقديم خدمات التعليم والصحة و- المساهمة فى خدمة أهالى المحافظة بالتزامن مع اليوم العالمى لعزيمة الشعب.

ومن خلال هذه المبادرة قامت المصرية للاتصالات بتجهيز وحدة تكامل حسى بشكل متكامل للأطفال من ذوى الإعاقة الفكرية بالمجمع، وتجهيز وحدة تكامل بصرى للأطفال من ذوى الإعاقة البصرية وتزويدها بأحدث الأجهزة والطابعات بطريقة برايل لخدمة الأطفال المترددين على المجمع، وكذلك تزويدهم بالعديد من الأدوات التى تساعدهم فى حياتهم بشكل كبير بالإضافة إلى توفير سماعات أذن للأطفال من ذوى الإعاقة السمعية وتوفير كراسى متحركة لمساعدة الأطفال من ذوى الإعاقة الحركية، كذلك ستوفر المبادرة إجراء عمليات زراعة قوقعة للأطفال حتى سن 5 سنوات.

تأتى هذه الخطوة فى إطار التعاون والشراكة بين الشركة المصرية للاتصالات ومؤسسة مصر للتنمية والإبداع التى تسعى أيضا لخدمة المواطنين بشمال سيناء، وهذا ما يؤكد على التكاتف والتعاون بين كافة المؤسسات بالمجتمع.

وقال المهندس عادل حامد العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات إن "المصرية للاتصالات تؤمن إيمانًا راسخًا بدورها المجتمعى كشركة وطنية تسعى لدعم كافة فئات المجتمع، وأن الشركة لا تدخر جهدا لتقديم كافة سبل المساعدة والدعم لأهالى سيناء الحبيبة" مضيفًا أن "تجهيز المصرية للاتصالات لمجمع مدارس التربية الخاصة بمدينة العريش سيساهم فى تلبية احتياجات أهالى المحافظة وتوفير فرص تعليمية هامة لأبنائهم من ذوى الهمم ودمجهم فى المجتمع وتمكينهم صحيا ونفسيا واجتماعيا".

من جانبه أكد الدكتور محمد عبد الفضيل شوشة محافظ شمال سيناء على دعم جميع مؤسسات الدولة لذوى الاحتياجات الخاصة مؤكدًا على أهمية ضمان حقوق تلك الفئة ودعا إلى زيادة الوعى لإدخالهم فى مختلف مناحى الحياة ودعمهم والمساعدة على تأهيلهم للاندماج مع باقى أفراد المجتمع.

# «متحف البريد» يستقبل طلاب مدرسة النور للمكفوفين بالمنوفية

استقبل متحف البريد بالعتبة وفدا من طلاب وطالبات مدرسة النور للمكفوفين بمحافظة المنوفية للتعرف على تاريخ البريد المصرى والاطلاع على محتوياته، وكان فى استقبالهم عبده علون، نائب رئيس مجلس الإدارة لشئون المناطق، الذى أبدى سعادته بزيارتهم لمتحف البريد.

وقام الطلاب بجولة شاملة داخل قاعات المتحف للتعرف على مقتنياته باستخدام طريقة برايل التى تشرح تطور تاريخ البريد المصرى على مر العصور منذ عصر الفراعنة وحتى وقتنا الحالى.

واستعرض عبده علوان، نائب رئيس مجلس إدارة البريد المصرى لشئون المناطق، للطلاب اهتمام البريد المصرى بذوى الهمم عبر تخصيص تقنيات خاصة داخل المتحف لتسهيل اطلاعهم على كافة المعلومات والمقتنيات الموجودة داخل المتحف من خلال لوحات تحمل طريقة برايل تشرح جميع محتويات المتحف.

جدير بالذكر ان متحف البريد تم تطويره باستخدام التقنيات الحديثة، والاستعانة بالذكاء الاصطناعى وتكنولوجيا المعلومات لكى يظهر بمظهر حضارى يليق بالبريد المصرى على سبيل المثال استخدام تقنية الـ "QR code" لإتاحة مزيد من المعلومات عن المعروضات وطريقة "برايل" فى العرض المتحفى لمقتنيات المتحف لذوى الاحتياجات الخاصة من ضعاف البصر.

كما تم تأهيل المبنى ومضاعفة المساحة المخصصة للمتحف لتصبح ٧٠٠٠ م٢ بدلا من ٥٤٣ م٢ حيث تم زيادة عدد قاعاته من قاعتين إلى ١٥ قاعة مع رفع كفاءة المبنى الخارجى لكى يظهر بمظهر حضارى يليق بالبريد المصرى وما يحتويه من كنوز نادرة تعود لنحو ١٥٠ عاما ومقتنيات تاريخية ذات قيمة أثرية متميزة ورفيعة بالاعتماد على مستشارين ومتخصصين فى التراث المعمارى للقرنين الـ ١٩ و ٢٠ لتحديد الطراز المعمارى المميز للمبنى وكيفية إبراز قيمته التاريخية لكى يكون منبهًا ثقافى حضارى متكاملاً للشعب المصرى يواكب التطور فى القاهرة الخديوية.

# «اتصال» تستهدف 16.3 مليون جنيه إيرادات لدعم ريادة الأعمال

اعتمدت الجمعية العمومية العادية لمنظمة اتصال الميزانية العامة والحساب الختامى لعام ٢٠٢٢ وإبراء ذمة مجلس الإدارة بحضور الأعضاء .

وبلغ إجمالى النشاط الذى حققته اتصال خلال عام ٢٠٢٢ قرابة ١٩ مليون جنيه وسط توقعات أن تصل الميزانية بنهاية عام ٢٠٢٣ إلى ٢٦ مليون جنيه حيث تأتى هذه الإيرادات من الجهات المانحة وأبرزها هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا" وشركاء آخرين.

وأكد المهندس حسام مجاهد، رئيس مجلس إدارة اتصال بالدور الذى لعبته الجمعية منذ تأسيسها والتى باتت تقدم خدماتها للشركات الأعضاء فيها ولقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مشيرا أن المجلس الجديد الذى تم انتخابه قد تولى مهام مسئوليته فى ٢٠ مارس الماضى وقد قام بوضع استراتيجية ترتكز على ٣ محاور رئيسية تتضمن التحول الرقمى ، دعم الإبداع والابتكار ، تطوير الصناعة.

وكشف المهندس محمد سعيد، أمين الصندوق بـ اتصال النقاب عن نجاح اتصال من تحقيق فائض فى ميزانيتها التى انتهت فى يونيو ٢٠٢٢ ، متوقعا أن تحقق اتصال طفرة كبيرة فى الإيرادات المستهدفة لريادة الأعمال والإبداع ودعم الشركات الناشئة بمقدار ١٦,٣ مليون جنيه وبزيادة قدرها ٦,٧ مليون جنيه عن عام ٢٠٢٢ وبنسبة نمو بلغت ٧٠٪ ، حيث تأتى هذه الإيرادات من الجهات المانحة ومنها "ايتيدا"، أكاديمية البحث العلمي.

وأضاف أن دعم انشطة ريادة الاعمال يعد محور رئيسى من محاور عمل الجمعية فى ظل الاهتمام الذى توليه القيادة السياسية لدعم رواد الاعمال والشركات الناشئة .

وتابع أن اتصال تولى أهمية خاصة لمشروعات الابتكار وريادة الأعمال لذلك فهى تدير مجمع الإبداع ببرج العرب الذى يضم ٨ شركاء أبرزهم جامعة العلمين الدولية والاكاديمية البحرية وعدد آخر من الشركات الصناعية والاستثمارية .

# شراكة بين «جيديا» و ACT لدعم التحول فى مدفوعات الفنادق والمطاعم

وقعت «جيديا»، الشركة الرائدة فى مجال التكنولوجيا المالية فى المنطقة، وشركة الحاسبات المتقدمة (ACT) الرائدة فى تقديم الحلول التكنولوجية المتكاملة للقطاعين الفندقى والسياحي، شراكة استراتيجية جديدة لدعم عملية التحول فى منظومة مدفوعات الفنادق والمطاعم فى مصر، وذلك على هامش «هايس اكسبو»، أكبر معرض للمعدات وتجهيزات الفنادق والمطاعم فى مصر.

وقال أحمد نادر، مدير عام جيديا مصر: «تشكل شراكة جيديا الجديدة مع شركة الحاسبات المتقدمة (ACT) خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة لنا، وتتويجاً لجهودنا فى توسيع نطاق الوصول إلى مزايا الاقتصاد الرقمي، إذ أن حلولنا ستدعم الفنادق والمطاعم من خلال تزويدها بالأدوات اللازمة لتحقيق أقصى قدر من تدفق الإيرادات، وتبسيط عملياتها وخدمة ضيوفها على نحو أفضل».

وقال سامح الملاح، المدير التنفيذى لشركة الحاسبات المتقدمة (ACT): « تعد شركة الحاسبات المتقدمة (ACT) الممكن الرئيسى لعملية التحول الرقمى فى قطاع الضيافة. وقد وضعتنا شراكتنا الجديدة مع جيديا، فى مكان جيد لرقمنة قطاع الضيافة فى البلاد من خلال توفير تجارب دفع سلسة وفاعلة من حيث التكلفة. وسيمكننا هذا التكامل القوى مع حلول تكنولوجيا المدفوعات من جيديا، من إزالة الاحتكاك عند نقاط الدفع، بحيث تتمكن الآلاف من المنشآت الفندقية والمطاعم فى جميع أنحاء البلاد من التركيز على تقديم تجارب رفيعة المستوى للضيوف. وبذلك نكون قد اسهمنا فى إطلاق العنان لقوة الحلول الرقمية، وبناء مجتمعات لا نقدية».

وأضاف أحمد مجدي، نائب الرئيس ورئيس القطاع التجارى لشركة جيديا مصر: «يسعدنا أن نتعاون مع شركة الحاسبات المتقدمة (ACT) لتعزيز تجربة نزلاء الفنادق من خلال حلول الدفع الرقمية المبتكرة التى نقدمها والتى من شأنها تحسين العمليات الفندقية وزيادة كفاءتها مع تقليل الأخطاء البشرية فى جميع معاملات الدفع.»

وقال محمد توفيق ، الرئيس التنفيذى لمجموعة ACT Hospitality : نواصل تنمية وتنويع حزمة الحلول التى نقدمها لقطاعى الفندقة والمطاعم لتلبية احتياجات عملائنا، ويمثل التعاون مع شركة Gediea، المزود الرائد فى مجال التكنولوجيا المالية، خطوة هامة فى تنوع حلولنا التكنولوجية التى نقدمها لقطاعى الفندقة والمطاعم داخل مصر. ويعد هذا التعاون الاستراتيجى استكمال لريادة ٣٤ سنة فى قطاعى الفندقة والمطاعم ومواصلة للوفاء بوعدنا بتمكين عملائنا وبتزويدهم بأحدث التقنيات التكنولوجية التى تجعلهم يقدمون تجارب رفيعة المستوى لعملائهم.

# (African) Fintech revenues could grow by 8X to reach $30 billion by 2025 - McKinsey & Company

African fintech has a significant impact on day-to-day life on the continent and with its current upward trend it can be perfectly poised to rapidly advance Africa's global competitiveness

As the fastest-growing start-up industry in Africa, African fintech raised over US$1,3 billion in 2021 alone, the success of fintech companies is being fuelled by several trends, including increasing smartphone ownership, declining internet costs, expanded network coverage, and a young, fast-growing, and rapidly urbanizing population. [i]

African fintech has a significant impact on day-to-day life on the continent and with its current upward trend it can be perfectly poised to rapidly advance Africa's global competitiveness with an increase in the exporting of fintech services globally.

These fertile grounds do have challenges. Regulatory uncertainties and differences between countries are a bottleneck, throttling the expansion of financial inclusion in Africa. This has led to the continent's fintech's calling for a Pan-African regulatory body to define comprehensive regulatory policies for regions rather than countries.

Certain governments and the private business sector continuously work on providing regulatory policy frameworks for businesses, customers, and economies with the current focus on:

Regulations - digital-only banks and fintech are influenced by but independently regulated from the traditional financial system regulations.

Anti Money Laundering Scrutiny – more regulatory bodies are insisting on compliance herewith, worldwide there is a clamp down on non-compliant companies. This requires the verification of information received from the client to avoid fraudulent, terrorist, or other illegal activities being facilitated, supported by other processes such as Know Your Customer.

Consumer centrism – fintech must be vigilant in consumer education, especially the consequences of services and products that did not exist before, protecting the consumer from being exploited.

Protection of Privacy and Security

of Data – stored personal consumer information is susceptible to cyberattacks. Fintech companies must comply and have the necessary security systems and protocols to secure sensitive data.

The Global fintech Index of 2020 lists the top 100 fintech ecosystems, 4 sub-Saharan African cities features, that are leading this sector namely Johannesburg, Nairobi, Lagos and Cape Town, and account for most of the continent's fintech start-up funding.

The countries represented by the 4 cities above have taken significant strides towards regulatory systems designed to protect stakeholders. Each country's approach to regulations shares similarities, while others are unique to the challenges faced in their market. What is definite is that these regulations evolve rapidly as access to technology empowers this market to scale significantly.

Regardless of the size of the fintech, these changes become prohibitive to the success of fintech due to the cost and/or inconvenience caused since they impact all areas of the customer relationship lifecycle.

Bizzamm, comes from South Africa, home to 2 of the 4 African cities represented in the top 100 Global Fintech Index. Bizzamm is a user-friendly, intuitive, affordable tool that empowers its clients to automate their business processes and addresses many (if not all) of the current regulatory requirements.

Bizzamm is the future of affordable business processing – providing absolute control with an all-in-one tamper-proof, end-to-end document management solution on blockchain, offering management, solutions, and control over the increasing regulatory demands discussed here, most importantly, with an emphasis on customer convenience.

As it relates to the 4 focuses highlighted above, Bizzamm offers a non-exhaustive list to aid with, and to manage compliance; such as the flexibility to create custom document templates; making use of verification; validation and mandatory fields. Setting automatic reminders for actions required by specific parties by specific dates, the highly secure yet flexible cloud environment wherein Bizzamm is housed keeps data safe and provides ease of access when searching for documents. Role and permission-based access allow only authorised access and only authorised changes to documents. Bizzamm offers an electronic signature, on completion of a document it is anchored to the blockchain, providing an immediate unique digital fingerprint, with a permanent record of creation and making it tamperproof.

Regulations around the safe gathering and storing of sensitive client information, how information is processed are becoming more robust, encompassing, and enforceable worldwide. Bizzamm enables businesses to become compliant in an easy, practical and affordable way that is customer friendly.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
11-12-2022
NO.269
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

# African Development Fund mobilizes $8.9 billion for Africa's low-income countries, the highest in its 50-year history

The $8.9 billion replenishment package includes $8.5 billion in core ADF funding and $429 million for the newly created Climate Action Window

After a year of intense negotiations and a difficult global economic outlook, development partners of the African Development Fund (ADF) have agreed to commit a total package of $8.9 billion to its 2023 to 2025 financing cycle. It is the largest replenishment in the history of the Fund. ADF is the concessional window of the African Development Bank Group (www.AfDB.org), providing grants and soft loans to the continent's low-income countries.

The $8.9 billion replenishment package includes $8.5 billion in core ADF funding and $429 million for the newly created Climate Action Window.

ADF-16 core funding represents a 14.24% increase over ADF-15 of $7.4 billion. It is a strong endorsement of the African Development Fund and its impact in tackling the continent's multiple development needs, including recovery from the Covid-19 pandemic, the effects of climate change, fragility, debt, and economic vulnerabilities.

Algeria and Morocco contributed to the Fund for the first time. They join Angola, Egypt, and South Africa on the list of contributing African countries. The Kingdom of Morocco hosted the fourth and final meetings of the new replenishment (ADF16).

"I am impressed by the huge commitment and efforts of the ADF donor countries in stepping up support for Africa's low-income countries"

An elated President of the African Development Bank Group, Akinwumi Adesina applauded the impressive funding package. He said: "I am impressed by the huge commitment and efforts of the ADF donor countries in stepping up support for Africa's low-income countries, especially at this time of great economic, climate and fiscal challenges. This is the power of global partnerships and effective multilateralism in support of Africa."

This replenishment comes as the African Development Fund celebrates its 50th year anniversary since its establishment in 1972. The Fund is achieving significant impact and in the past five years alone, it has helped to connect 15.5 million people to electricity, has given 74 million people to access improved agriculture, and 42 million people access to water and sanitation. In addition, 50 million people have gained access to improved transport. The Fund's resources are also helping to build and rehabilitate 8,700 kilometers of roads.

ADF-16 will support two strategic framework and operational priorities: developing sustainable, climate-resilient and quality infrastructure; and governance, capacity building and sustainable debt management in recipient countries. It will also focus on empowering women and girls as a condition for achieving inclusive and sustainable development.

The ADF-16 replenishment will deliver even more impacts over the next three years. It will help to connect 20 million people to electricity, 24 million people will benefit from improvements in agriculture, access to water and sanitation for 32 million people, and improved access to transport for 15 million people.

Commenting further, Adesina said: "These are impressive development impacts. These expected impacts of the ADF will advance the Sustainable Development Goals and the Agenda 2063 of the African Union. They will allow the African Development Fund to build on its reputation as being ranked the second-best concessional financing institution in the world. We will deliver more, better, efficiently and in partnerships with bilateral and multilateral partners. We will foster a climate-smart, resilient, inclusive, and integrated Africa".

"African low-income countries are the most vulnerable and least prepared to tackle climate change," said Adesina. "The Climate Action Window and the commitment to provide 40% of the core financing of the ADF 16 replenishment towards climate finance will help to build climate resilience in Africa," he added.

# Africa Finance Corporation (AFC) Expands Asian Capital Market Footprint with US$160 Million Kimchi Loan Facility Led by Mizuho and Shinhan Bank

The successful closure of the 3-year Kimchi loan facility is a positive indication of Korea's and more broadly Asia's growing interest in infrastructure investment opportunities in Africa

Africa Finance Corporation, the leading infrastructure solutions provider in Africa, is expanding its footprint in Asian capital markets, today announcing the successful closure of a US$160 million Kimchi Term Loan Facility with Mizuho Bank, Ltd. and Shinhan Bank as Bookrunners and Mandate Lead Arrangers (BMLAs). This facility follows the successful execution of the Corporation's inaugural US$140 million Kimchi loan facility in 2019, its first foray into the Korean debt market. This year, AFC has made several strides in diversifying its funding sources, which include a EUR 100 million loan from the Italian Development Finance Institution-CDP, a US$100 million loan facility from the Korea Development Bank (KDB) and, most recently, a US$389 million dual currency Samurai term loan facility. These milestone transactions are a testament to AFC's deep expertise, strong credit profile and stellar reputation in global capital markets.

The successful closure of the 3-year Kimchi loan facility is a positive indication of Korea's and more broadly Asia's growing interest in infrastructure investment opportunities in Africa. Last year, Korea pledged US$600 million in financing under the Korea-Africa Energy Investment Framework (KAEIF), moving the country's focus on the continent from aid to trade and investment. Nigeria, AFC's host country, was recently declared as Korea's largest trading partner in Africa by the Korea-Africa Foundation.

Banji Fehintola, Senior Director & Treasurer of AFC, commented: "We are pleased to have successfully executed on our second Kimchi loan facility, expanding our footprint in Korea and Asian capital markets at large. Today's announcement serves as a validation of AFC's strong market access, the strength of our credit profile and our well-established investor engagement programme. We continue to seek strong partnerships with credible institutions across the globe to provide capital for the urgently needed infrastructure required to sustainably transform African economies and change the lives of its people for good."

"Today's announcement serves as a validation of AFC's strong market access, the strength of our credit profile and our well-established investor engagement programme"

Proceeds from the new facility will be used for refinancing and general corporate purposes in accordance with AFC's Establishment Agreement and Charter.

Mizuho Bank has been in close partnership with AFC for some time, with both institutions signing an MOU earlier this year to collaborate on driving sustainable economic growth in Africa and Asia. Mizuho also supported AFC's Samurai loan facility last month as a Bookrunner and Mandated Lead Arranger (BMLA) and Joint Co-ordinator. Shinhan Bank, a repeat lender on the Corporation's Kimchi facility, has also proven to be a strong partner for AFC in executing its funding strategy.

Stewart Wakeman, Managing Director & Head of Sub Sahara Africa at Mizuho commented: "We are delighted to be involved in this landmark transaction for AFC. Our close partnership with AFC combined with Mizuho's commitment to connect Asian investors to African markets led to the successful execution of this milestone transaction. Over & above this, we are extremely proud to have played a role in this transaction to support AFC in their role towards Africa's development. "

Mr Sang Hyun Woo, EMEA Regional Head of Shinhan Bank, commented: "We are absolutely delighted with the result. We delivered another successful execution of AFC's 'Kimchi' facility together with our partner bank, Mizuho. Shinhan Bank arranged the first ever 'Kimchi' syndicated facility for one of African multilateral development banks ('MDBs') in 2018 and subsequently, Shinhan was mandated and arranged the first 'Kimchi' syndicated loan for AFC in 2019. From these successful stories, we have strong appetite to grow our business in the region. Shinhan will continue to look for opportunities in Africa through enhancing relationship with AFC,"

Other participating financial institutions on the new Kimchi facility include Taipei Fubon Commercial Bank Ltd, Hua Nan Commercial Bank Ltd, Taiwan Cooperative Bank, The Export-Import Bank of the Republic of China, Industrial Bank of Korea and Kexim Bank Limited.